الأمم المتحدة

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ٤٧
المعقودة يوم الثلاثاء
٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣
الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا)

ثم: السيد بُل (ليبريا)
(نائب الرئيس)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال: التقرير السادس لمكتب الجمعية (A/48/250/Add.5)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
يتعلق التقرير السادس للمكتب (A/48/250/Add.5) بطلب مقدم من بوروندي بإدراج بند اضافي معنون "الحالة في بوروندي" في جدول أعمال الدورة الحالية.

وقد قرر المكتب توصية الجمعية العامة بإدراج البند في جدول الأعمال.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إدراج هذا البند الاضافي في جدول أعمالها؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
وقد قرر المكتب أيضا أن يوصي الجمعية بأن تنظر في البند مباشرة في جلسة عامة.

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية تعتمد هذه التوصية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
وهل لي أن أعتبر أيضا، أن البند ينبغي اعطاؤه أولوية، بناء على طلب عدة دول أعضاء، بحيث تنظر فيه الجمعية على الفور، نظرا لطابعه العاجل؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
وبذلك ستنظر الجمعية العامة في البند المتعلق بالحالة في بوروندي باعتباره آخر بند في جلسة هذا الصباح.

وأود أن أبلغ الأعضاء أن هذا البند الجديد يصبح البند ١٧٠ في جدول أعمال الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة، وأن الوثائق التي تبين إدراجه وإحالته ستصدر غدا.

وتفتح الآن قائمة المتكلمين فيما يتعلق بالبند ١٧٠ من جدول الأعمال.

هذا المحضر قابل للتصويب .
ترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر** إلى Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178، مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر.
وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

عندما تكون نتيجة التصويت المسجل و/أو التصويت بنداء الأسماء متبوعة بنجمة يرجع الى مرفق المحضر.

Distr. GENERAL

A/48/PV.47
6 December 1993

ARABIC

93-87054(A)

وأود أن أبلغ الأعضاء أن مشروع قرار بشأن الحالة في بوروندي سيكون متاحا بعد وقت قصير، في قاعة الجمعية العامة، بوصفه الوثيقة A/48/L.16.

البند ٢١ من جدول الأعمال

إعادة أو رد الممتلكات الثقافية الى بلدانها الأصلية

(أ) تقرير الأمين العام (A/48/466)

(ب) مشروع القرار (A/48/L.15)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أعطي الكلمة لممثل زائير ليعرض مشروع القرار A/48/L.15.

السيد جوما (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
نظرا لأن وفد بلدي يأخذ الكلمة لأول مرة في الدورة الحالية للجمعية العامة، فإننا نود، بادئ ذي بدء، أن نتوجه إليكم، سيدي، بالتهنئة على انتخابكم المبهر لرئاسة الجمعية العامة. ونتوجه بتهانينا أيضا لأعضاء المكتب الآخرين.

إن الفحوى الأساسي لبياني هو عرض مشروع القرار A/48/L.15 بشأن البند ٢١ من جدول الأعمال المعنون "إعادة أو رد الممتلكات الثقافية الى بلدانها الأصلية". وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أولا أن يهنئ الأمين العام على تقريره الموجز والوافي والمستنير (A/48/466)، الذي قرأناه توا باهتمام كبير. وكما حدث في السنوات السابقة، شارك عدد معين من الدول في تقديم مشروع القرار هذا، الذي يقدم بانتظام الى الدول الأعضاء لدراسته، بناء على مبادرة من بلدي زائير.

وليس ثمة حاجة الى البرهنة على أن العمل بشأن البند قيد النظر قد أحرز تقدما ملموسا في جميع قارات العالم، وأنه دفع الدول الى أن تتعاون بدرجة أكبر صوب التنفيذ التدريجي للقرارات ذات الصلة. إن الطبيعة الحضارية والأخلاقية لرد الممتلكات الثقافية تنبع من مبدأ أخلاقي قادر على تعزيز الوئام والتعاون الدولي. وهو يضفي على المسألة بعدا سياسيا واقتصاديا وثقافيا دائما.

كل أمة تحرص على التمسك بقيمها الفنية، وثقافتها وطاقتها الخلاقة وكل ما من شأنه أن يسهم في ازدهار بيئتها. وكثيرا ما أعادت الدول الافريقية بالذات التأكيد على أهمية إسهام الثقافة في تعريف المجتمعات التي تود الشعوب في كل أنحاء العالم العيش فيها في وئام. ويتجلى هذا التأكيد المجدد في الميثاق الثقافي لافريقيا.

وإذ نضع نصب أعيننا حقيقة أن دول العالم الثالث، خلال العهد الاستعماري وطوال الحروب التي دارت رحاها بين شتى الأمم، لم تتعرض للسيطرة الأجنبية فحسب، بل تعرضت أيضا، وبصفة خاصة، للنهب المنهجي لأعمالها الغنية فلا يصح إلا أن تصبح إعادة هذه الممتلكات الثقافية جزءا من عملية التحرر التاريخية - التحرر السياسي والاقتصادي، بل والثقافي أيضا. وهذا هو السبب وراء العمل الذي يضطلع به بلدي زائير منذ عام ١٩٧٣. وهو أيضا الذي حمل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على الاقدام على عملية هائلة ترمي الى تشجيع البلدان التي اقتنت بطريق أو آخر أعمالا فنية أو ممتلكات ثقافية لبلدان أخرى على ردها الى تلك البلدان.

ويرحب وفد بلدي بالنتائج الايجابية والملموسة التي حققتها اللجنة الحكومية الدولية للعمل على إعادة الممتلكات الثقافية الى بلدانها الأصلية، أو ردها في حالة امتلاكها بصورة غير مشروعة. وتمثل قائمة الممتلكات التي أعيدت عبر السنوات الماضية دليلا لا يدحض على أهمية مشروع القرار A/48/L.15، وبالتالي، يقدم وفد بلدي مرة أخرى مشروع قرار بشأن هذا الموضوع الى الجمعية العامة لاعتماده.

السيد شامبوس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
نظرت الجمعية العامة لأول مرة في البند المتعلق بإعادة أو رد الممتلكات الثقافية الى بلدانها الأصلية في عام ١٩٧٢، ولكن تاريخ عملية سرقة ونقل الأعمال ذات الأهمية الثقافية والأثرية أطول من ذلك. وهي عملية مستمرة دون هوادة.

بل إن الأكثر إثارة للقلق أن عمليات التدنيس والنهب، في بعض الحالات، هي النمط السائد من خلال محاولات متعمدة ترمي الى طمس التراث الثقافي في الأقاليم التي جردت بالقوة من سكانها الشرعيين، أو الى تشويه الروح التي تحدد هوية مصدر الإبداع الثقافي للأمم في تطورها عبر التاريخ.

إن آلاف الكنوز الثقافية ينتهي بها المطاف في المتاحف الأجنبية أو المجموعات الخاصة. وثمة كنوز أخرى تدمر في عمليات التهريب أو في أيدي أفراد جاهلين أو مجردين من المبادئ الأخلاقية. وبفقد هذه الآثار تخسر الأمم أو البلدان الأصلية والعالم بشكل عام، الى الأبد، جزءا من التاريخ.

وكما هو الحال في بلدان أخرى، كان هذا النزيف المستمر لتراثنا الثقافي السبب الرئيسي الذي جعل حكومتي تؤيد، منذ البداية، إدراج هذا البند في جدول الأعمال. ونحن نقدر بصفة خاصة الجهود المستمرة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ولجنتها المتخصصة، اللجنة الحكومية الدولية للعمل على إعادة الممتلكات الثقافية الى بلدانها الأصلية أو ردها في حالة امتلاكها بصورة غير مشروعة، لقيامهما بتعزيز الوعي العالمي ومساعدة البلدان على استرداد ممتلكاتها الثقافية.

أود أيضا أن أعرب عن تقديرنا العميق للمدير العام لليونسكو على التقرير المرحلي الوارد في الوثيقة A/48/466، كما نود أن نشيد به لجهوده المستمرة للعمل على رد أو إعادة الممتلكات الثقافية الى بلدانها الأصلية.

ونلاحظ في التقرير أن اللجنة الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، تنظر في الوقت الحاضر في عدد من المطالب في سياق تسهيل مفاوضات ثنائية حساسة نأمل أن تؤدي الى الإعادة النهائية للمتلكات الثقافية قيد المناقشة. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن المفاوضات الثنائية، وبصفة خاصة عندما تجري في ظل تعاون دولي متزايد، يمكن أن تعزز على نحو فعال أهداف هذه اللجنة.

وفي هذا الصدد من الضرورة الحيوية، سواء عملت الدول على نحو مشترك أو فردي، أن تركز الجهود على حماية الأعمال الفنية في شكلها ومحيطها الأصلي، وإعادتها، عند الضرورة، الى البلدان والشعوب الأصلية، حرصا على العدالة واستمرارية الثقافة.

وبالمثل نرحب، بالجهود التي تبذل لتحسين الاتفاقيات الدولية الراهنة لحماية التراث الثقافي العالمي، ونوافق على أنه ينبغي أن نركز اهتمامنا على زيادة عدد التصديقات من جانب الدول غير الأطراف، وعلى توفير المساعدة التقنية للدول التي تعاني مشكلات حادة تتعلق بالاتجار غير المشروع في القطع الأثرية.

ونحن نتابع باهتمام كبير وبتوقعات عالية المفاوضات المتعلقة بالمشروع الأولي للاتفاقية المتعلقة بالممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطرق غير مشروعة، الذي وضعه المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص. ونأمل أن تكتمل هذه العملية في القريب العاجل.

ونرى أنه يجب أن نولي اهتماما خاصا لاتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ لحماية الممتلكات الثقافية في حالة وقوع نزاع مسلح. إن النزاعات المسلحة المتزايدة التي تواجه البشرية في هذه الأيام تبرز النهب والتدمير العشوائيين للقطع والمواقع الأثرية. ونظرا لأننا ضحايا للغزو والاحتلال فإننا ندرك تماما ما يصحب هذه الأحداث من عبث ونهب وتخريب وتدمير منتظم.

إن وفرة وتنوع التراث الثقافي لقبرص معروفان في جميع أنحاء العالم. وما فتئت أرض قبرص تكشف في كل يوم دليلا إضافيا على أن ملتقى الطرق الحيوي للقارات الثلاث يرجع تاريخه الى ألف عام. كما أن قبرص نقطة الارتكاز للعديد من المؤرخين والأثريين المشهورين. فعن طريق الحفريات الأثرية المدققة، وأحيانا عن طريق الصدفة، تظهر بانتظام بقايا متنوعة رائعة من تراث ثقافي أكثر روعة.

ومع ذلك، فإن غزارة تراثنا الثقافي جذبت أيضا هواة جمع الآثار والباحثين عن الكنوز الثقافية ممن لا خلاق لهم، الذين ينقلون على نحو غير مشروع كنوز قبرص الثقافية التي لا تقدر بثمن. إن أعمال الفسيفساء الكاناكارية الشهيرة تعتبر قضية دولية مشهورة، في هذا الصدد، لإعادة الأعمال الفنية التي سرقت أو نهبت. ففي هذه القضية قدمت جمهورية قبرص دعوى قانونية في الولايات المتحدة لاستعادة أربع قطع فنية بيزنطية من الفسيفساء لا تقدر بثمن، قطعت بطريقة غير متقنة وسرقت من قبو كنيسة كاناكاريا التي يرجع تاريخها الى القرن السادس في الجزء المحتل من قبرص، وبيعت الى أحد التجار الأمريكيين.

وبعد إجراءات قانونية مطولة، أكدت محكمة الاستئناف في الولايات المتحدة أن أعمال الفسيفساء التي أمامها لها قيمة جمالية أصيلة، وأنها بقايا فريدة حقا لفترة فنية سابقة، وأنها ينبغي أن تعاد الى بلادها الأصلية والى مالكها الحقيقي. وقالت المحكمة أنها تصدر هذا القرار ليس فقط لأن أعمال الفسيفساء تخص قبرص، ولكن أيضا لكي تذكر بأن حالات الجشع والاستخفاف الشديد بممتلكات الآخرين وبتاريخهم

وثقافتهم لا يمكن أن تشجعها المحكمة أو المجتمع العالمي.

وفي معرض الاشارة الى كلمات اللورد بليرون، والحكم لقبرص بملكية هذه الأعمال الفسيفسائية القيمة قال رئيس القضاة باور:

"إن بليرون، وهو يكتب عن الغزو التركي لكورنث في عام ١٧١٥، كان في واقع الأمر يصف الكنائس العديدة والآثار التي أصابها الدمار اليوم في قبرص، الجزيرة الصغيرة التي مزقتها الحرب، والواقعة في الركن الشرقي من البحر الأبيض المتوسط. وكما ورد في المرثاة الشعرية لبايرون فإن الحرب يمكن أن تحيل أعظم معابدنا وأكثرها قدراسة الى مجرد 'قطع من الحجارة'. إن أحقر الأوغاد فقط هم الذين يحاولون تحقيق مكاسب شخصية من هذه الخسارة الجماعية. والذين نهبوا الكنائس والآثار المملوكة لقبرص التي مزقها الحرب، واكتنزوا هذه الآثار المقدسة ويقومون الآن بتهريبها وبيعها بمبالغ كبيرة، ليسوا سوى أوغاد. وقد تمكنت جمهورية قبرص، بعد جهد جهيد، من تحديد أماكن عدد كبير من هذه التحف المسروقة، التي لها قيمة ثقافية ودينية (ومالية) كبيرة".

إن هذا القرار لا يعتبر فقط حالة ترسي سابقة لإعادة الآثار المسروقة الى بلدانها الأصلية، ولكنه أيضا بمثابة دفاع عن موقف البلدان التي تعاني مثل هذه الخسائر عندما تكون تحت نير الاحتلال الأجنبي.

بيد أنه على الرغم من النتيجة المشجعة في هذه القضية، لا تزال حكومتي تشعر بالقلق إزاء الفقد المستمر الذي يتعرض له التراث الثقافي لقبرص منذ عام ١٩٧٤. إننا نتلقى تقارير يومية تقريبا عن أعمال التدمير والسرقة. وتعاني الكنائس والأديرة أشد حالات التدمير. إن أكثر من مائة كنيسة ودير سرقت تحفها المقدسة ونهبت أيقوناتها ولوحاتها الجصية والفسيفسائية.

إننا ندين بقوة أعمال التدنيس والتدمير الجارية، ونطالب المجتمع الدولي باتخاذ إجراء حازم للحفاظ على تراث ثقافي يلقي بظلاله الطويلة منذ فجر التاريخ وحتى المدنية الحديثة، ولحماية النفوس المتفطرة والذكريات الحية لجيل بعد جيل من ملاكه الحقيقيين، الشعب الذي صنع هذا التراث على أرض قبرص بعرق جبينه، على مر العصور وحتى يومنا هذا.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي بأن اؤكد على أن الحكومة القبرصية وغيرها من المؤسسات والأفراد، لم يدخروا جهدا أو مالا في سعيهم إلى استرداد أية آثار قبرصية يمكن إنقاذها - حتى عن طريق الشراء. ونحن ممتنون لهذه المؤسسات وللمنظمات الدولية على تعاونها ومساعدتها. فقد شنت حملة عالمية النطاق لاكتشاف وإعادة العديد من الكنوز الثقافية الهامة. ومع ذلك، ورغم مساعدة العديد من المنظمات، - بما في ذلك اليونسكو، والمجلس الدولي للمتاحف والمواقع الأثرية، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، ومنظمة أوروبا ملك لنا، ومجلس أوروبا، وأمناء المتاحف والعلماء المتفانين في جميع أرجاء العالم، ما زلنا نفتقد السيطرة على مصير تراثنا الثقافي في أراضينا ذاتها في الجزء المحتل من الجمهورية.

وتتضمن هذه المنطقة أكبر عدد من المواقع الأثرية والتاريخية والآثار الدينية، في الجزيرة، ومن بينها مدينة فاماغوستا الفينيسية المسورة، وميناء كيرينيا البحري بقصره الذي يرجع إلى العصور الوسطى؛ والمواقع الأثرية في سالاميس، وإنغومي الميسينية، وقصر فوني، وسولي؛ والقصور الثلاثة في سلسلة جبال كيرينيا التي ترجع للعصور الوسطى، وهي قصر سانت هيلاريون، وقصر بوفافينتو، وقصر كانتارا؛ والكنائس والأديرة التي شيدت ما بين القرن الرابع والقرن التاسع عشر؛ والمواقع الأثرية التي ترجع إلى العصر الحجري الحديث والعصر البرونزي والمواقع الفينيقية والإغريقية والرومانية - وحرفيا، مئات المواقع البالغة القيمة والأهمية التاريخية.

ونأمل أن تواصل الأمم المتحدة، من خلال وكالاتها المتخصصة، الإسهام في زيادة وعي المجتمع الدولي بالخسارة التي لا تعوض التي تلحق بالتراث الثقافي للبلدان المنفردة من خلال النهب والتدمير.لأن خسارة التراث الثقافي تمثل بالفعل، في نهاية الأمر، خسارة للثقافة العالمية، وللأجيال القادمة، وللإنسانية. إنها خسارة إلى الأبد.

وختاما، أود أن أؤكد أننا نؤمن إيمانا راسخا بأن ما من غزو تم في الماضي، أو احتلال قائم في الحاضر، أو اقتناء غير مشروع تم بأي شكل من الأشكال، يمكن أن يبرر لمدة طويلة احتجاز أو رفض إعادة أو رد الممتلكات الثقافية لأصحابها الحقيقيين: وهم الشعوب التي صنعت تلك الممتلكات أو بلدانها الأصلية أيا كانت الحالة. ولا تسمح القوانين العلمانية أو السماوية بغير ذلك. تشهد على ذلك، من أعماق التاريخ، صيحة يوريبيديز، المؤلف التراجيدي القديم، عندما قال:

"أحمق هذا الذي ينهب مدينة، ويحول المعابد إلى ركام، ويسلب القبور، الملاذات المقدسة للموتى؛ لأنه يعد لنفسه قدره المحتوم في الأزمان القادمة".

السيد باتو (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن تركيا،بوصفها أمة ذات تراث ثقافي ثري، يسعدها أيما سعادة أن تنظر من جديد في إطار البند ٢١ من جدول الأعمال، في القضية الهامة المتعلقة بإعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية.

ووفد بلادي، وقد أحاط علما بالتقرير القيم (A/48/466) الذي قدمه المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، يود أن يؤكد من جديد على تأييده الراسخ للجهود التي تبذلها تلك المنظمة من أجل إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية. والإشارات في هذا التقرير إلى الزيادة الخطيرة في الاتجار غير المشروع في الممتلكات الثقافية المسروقة لتؤكد على الحاجة إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات في هذا المجال.

إن تراث تركيا تمتد جذوره إلى العديد من الحضارات العريقة. فنحن مستودع الكنوز التي وفرتها هذه الحضارات العظيمة. ومن ثم، أصبحت تركيا هدفا أساسيا للنهابين والمتجرين في الآثار والأعمال الفنية المسروقة. ونتيجة للنهب المنتظم لمواقعنا الأثرية، فقد نقل الكثير من كنوزنا الثقافية وحصلت عليه المتاحف وهواة جمع التحف في بعض البلدان بشكل غير مشروع.

ومن الأهمية الأساسية تحديد مواقع هذه الممتلكات وإعادتها إلينا. بل الواقع أنه من الأهمية الحاسمة بالنسبة للحفاظ على تراث كل الدول ذات الثروات الفنية أن تصان ممتلكاتها الثقافية في محيطاتها الطبيعية والجغرافية، وأن تكون متاحة للدراسات العلمية والأثرية في إطارها السليم. وهذا هو الرأي العالمي السائد، ويجب أن نعجل من جهودنا لتحقيق هذا الهدف.

ووفقا لما جاء في تقرير المدير العام، فمنذ عام ١٩٩١ أنجز الكثير تحت رعاية اليونسكو لحماية الممتلكات الثقافية في إطارها الطبيعي والأصلي، ولإعادة الممتلكات التي نقلت من بلدانها الأصلية على نحو غير مشروع. وفضلا عن ذلك، ووفقا لما ورد في التقرير، فقد بدأت تركيا مفاوضات ثنائية مع جمهورية المانيا الاتحادية بشأن إعادة تمثال لأبي الهول من بوغو سكوي، وأصدرت إخطارين بالممتلكات المسروقة، يتعلق أولهما بالحادث الذي وقع في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، وسرقت فيه ٣٤ عملة أثرية معظمها عملات ذهبية، من مجموعة متحف كايزيري، ويتعلق ثانيهما بسرقة ٥٩٦ قطعة بلاط خزفية من متحف بايرامباسا توربيزي في اسطمبول.

ورغم إحراز بعض التقدم، فما من شك في أن هناك الكثير مما ينبغي إنجازه على المستوى الدولي. وحتى هذا التاريخ، لم يؤد التعاون بين الدول إلى إقامة آلية عملية للتصدي لحالات معينة للنقل غير المشروع للممتلكات الثقافية من البلدان الأصلية. ونتيجة لذلك، فإن التجارة الدولية في الممتلكات الثقافية المسروقة منتشرة، ولا تزال الكنوز الأثرية لتركيا وغيرها من البلدان ذات الثروات الفنية معرضة للنهب. ويجب أن نواصل العمل معا من أجل التوصل إلى تدابير مقبولة لتحقيق إعادة ورد الممتلكات الثقافية المسروقة إلى بلدانها الأصلية بموجب إجراءات دولية لا تتوفر في الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية الحالية.

وما لم يتحقق هذا الهدف، وإلى أن يتحقق، فلا خيار لنا إلا التصدى لهذه المشاكل من خلال المفاوضات الثنائية وفي المحاكم. وفي هذا المجال، كانت تركيا سباقة فيما بين الدول ذات الثروات الفنية، في سعيها إلى الإنصاف عن طريق المحاكم، من أجل استرداد تراثها الثقافي المسروق. وجهودنا المتفانية في هذا الشأن قد اتضحت سلامتها مؤخرا بفضل النتيجة الناجحة للدعوى القضائية التي أقمناها منذ ست سنوات على المتحف المتروبولي للفنون لاسترداد "الكنز الليدي" الأثري الأسطوري الذي أعيد الآن إلينا.

و "الكنز الليدي" الذي يتكون من ٣٦٣ قطعة أثرية والذي أعاده إلينا المتحف المتروبولي سيعرض في أماكن بارزة في متاحف اسطمبول وأنقرة ومدن تركية أخرى، مع بعض الأعمال الفنية الأخرى. وترى تركيا أن هذه الحالة أرست سابقة، وتأمل في أن تساعد استعادتها لهذه المجموعة التي لا تقدر بثمن على تمهيد الطريق نحو إقرار حقوق كل الدول في استعادة ممتلكاتها الثقافية والفنية المسروقة، وردع المهربين والمتجرين عن نهب المزيد من الكنوز القديمة في تركيا وفي الدول الأخرى ذات الثروات الفنية.

وتأمل تركيا أن تتمكن يوما ما من إعادة الممتلكات الثقافية للشعب التركي إلى الوطن دون إبطاء، ودون تحمل تكلفة الإجراءات القانونية. وإلى أن يتم ذلك، ستحمي تركيا حقوقها في المحاكم حينما وأينما

كان عليها أن تفعل ذلك. وفي نفس الوقت، ستواصل الإسهام في الجهود الدولية لحل هذه المشكلة الخطيرة. وفي هذا الصدد، قامت تركيا، ضمن جملة أمور، بالتصديق على اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ لحماية الممتلكات الثقافية في حالة وقوع نزاع مسلح، واتفاقية اليونسكو لعام ١٩٧٠ المتعلقة بوسائل تحريم ومنع استيراد الممتلكات الثقافية وتصديرها ونقل ملكيتها بالطرق غير المشروعة، واتفاقية عام ١٩٧٢ لحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي.

وفضلا عن ذلك، شاركت تركيا في التفاوض - في إطار المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص - حول المشروع الأولي لاتفاقية بشأن القطع الثقافية المسروقة أو المصدرة بطريقة غير مشروعة، قامت بذلك مؤخرا في اجتماع الخبراء الأخير الذي عقد في روما في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. ونحن نتطلع إلى المؤتمر الدبلوماسي الذي سينظر في مشروع الاتفاقية في العام المقبل. ومع ذلك، لابد لنا من تحذير الدول المستوردة للقطع الفنية بأن تولى اعتبارا جادا للشواغل التي أعربت عنها تركيا وغيرها من الدول الغنية بالتراث الفني، بالنسبة للتعويض والأثر الرجعي والمسائل المشابهة، بحيث تكون هناك فرصة حقيقية للموافقة على وثيقة تعالج المشكلة معالجة فعالة، ويقبلها أكبر عدد من الدول.

إننا نحث جميع الدول على العمل معا من أجل أن تكفل - على الصعيد الدولي - حماية واسترداد وإعادة الممتلكات الأثرية والتاريخية والثقافية المسروقة والمصدرة بطريقة غير مشروعة. وبالحفاظ على التراث الثقافي لكل منا ورده إلى بلده الأصلي الذي يستحقه، فإننا نخدم على خير وجه مصالح كل شعوب العالم لأجيال قادمة. ونتعهد بتقديم دعمنا لتلك العملية.

السيد خانال (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يزخر عالمنا بتنوع ثقافي ثري. وهذا التنوع حفز خيال الإنسان وإبداعه في تباين مدهش. إن احترام حق كل شعب في تطوير ثقافته، واحترام كرامة وقيمة كل ثقافة عبر الحدود الوطنية شرط أساسي مسبق لتهيئة مناخ من السلم والتسامح. وبالفعل، كما ورد بحق في إعلان مبادئ التعاون الثقافي الدولي الذي اعتمدته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في عام ١٩٦٦، فإن الاحترام المتبادل لتنوع الثقافات واختلافها، والتأثير المتبادل بينها، يشكلان جزءا من التراث المشترك للبشرية.

وبالتالي، يعد الاتجار والامتلاك غير المشروعين للممتلكات الثقافية أحد التطورات المؤسفة للمدنية الحديثة. فهذه الأعمال الإجرامية تسلب البلدان ماضيها. فكل قطعة من الممتلكات الثقافية جزء أساسي من تراث بلدها الأصلي. والانتزاع السري غير المشروع للآثار يدمر الرابطة الرمزية بين إبداع العقل الإنساني ومكانه الأصلي. ونتيجة لذلك تفقد البشرية ككل جزءا أساسيا من تراث حضارتها.

تنظر الجمعية العامة في بند جدول الأعمال هذا منذ عام ١٩٧٣. فالتعاون الدولي لإعادة أو رد الممتلكات الثقافية دون تحمل تكلفة، هو أقل تعويض عادل عن الضرر الذي يقع. وكان من النتائج الطيبة لهذه المبادرة التنسيق الأوثق بين الجمعية العامة واليونسكو في الجهود المبذولة لوقف هذه التجارة والعمل على رد الممتلكات الثقافية.

إن اتفاقية اليونسكو لعام ١٩٧٠ المتعلقة بوسائل تحريم ومنع استيراد الممتلكات الثقافية وتصديرها ونقل ملكيتها بالطرق غير المشروعة، صك رئيسي في هذا المجال. ويقدر وفد بلدي العمل القيم الذي اضطلعت به اليونسكو من خلال لجنتها الحكومية الدولية للعمل على إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية أو ردها في حالة امتلاكها بصورة غير مشروعة؛ ونيبال عضو في هذه اللجنة. وفي الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة، قدم المدير العام لليونسكو دراسة مستفيضة يصف فيها إنجازات اللجنة الحكومية الدولية. ويقدر وفد بلدي التقرير المستكمل للمدير العام لليونسكو، الذي قدم للجمعية العامة في الوثيقة A/48/466.

يقع بلدي، نيبال، في ملتقى طرق حضارتين من أعراق الحضارات. ونيبال نفسها موطن لتنوع ثقافي فريد ومبهر وثري. إننا نفخر بتراثنا الثقافي الذي يجتذب الزوار من جميع أنحاء العالم. والمدن الثلاث الواقعة في وادي كاتماندو مشهورة بثرائها المعماري وبالتماثيل واللوحات والمخطوطات. وتتضح قيمة الآثار الفنية لوادي كاتماندو من تسمية اليونسكو لها بأنها التراث الثقافي للبشرية. ولا نزال نستخدم اليوم قطعا من تراثنا الثقافي في احتفالات وطقوس المجتمع المحلي والأسرة.

ولذلك، فمما نأسف له بشدة أن نرى آثارنا الإثنية والشعبية، وتماثيلنا الدينية ولوحاتنا وأعمالنا الخشبية والمعدنية الدقيقة، ومخطوطاتنا، تنهب بصورة

منتظمة. لقد تأثر كل مجتمع محلي في نيبال بهذا الاتجار غير المشروع. وما فتئت حكومة جلالة الملك تتخذ تدابير صارمة لمجابهة هذا النشاط غير المشروع. إلا أن الإجراءات الحكومية وحدها لا تكفي لوقف هذه التجارة الشائنة. إننا ندعو إلى التعاون من أجل إجراء عمليات جرد منتظمة للممتلكات الثقافية في بلدنا ولممتلكاتنا الثقافية في الخارج. ويمكن أن تكون هذه خطوة هامة صوب الحفاظ على تراثنا الثقافي وإعادة أو رد الأعمال الفنية التي نقلت من نيبال. وقد يكون من المفيد أيضا أن نبدأ في التفكير في فرض تعويضات تأديبية في حالة الإضرار بالممتلكات الثقافية نتيجة للاتجار غير المشروع بها.

وتعمل نيبال مع بلدان أخرى للتصدى للزيادة الخطيرة في هذا الاتجار غير المشروع. وفي هذا الصدد، أود أن أنوه، بصفة خاصة، بحلقة العمل الإقليمية التي عقدت في عام ١٩٩٢ في تايلند بالتعاون مع اليونسكو، والتي حضرها مشاركون من ١٥ بلدا من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ومراقبون وممثلون من المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (انتربول)، ومجلس التعاون الجمركي، والمجلس الدولي للمتاحف. لقد أتاحت حلقة العمل للمشاركين الفرصة لتبادل المعلومات عن خبراتهم الوطنية ومشاكلهم المشتركة، بما فيها تلك المتعلقة بتأثير السياحة.

إن وفد بلدي يوافق تماما على وجهة النظر القائلة بأن نشر المعلومات وشن حملة للتوعية في البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء من الأمور الحيوية لإثارة وعي الجمهور بهذه القضية الهامة. وتقدر نيبال جهود اليونسكو في هذا الاتجاه، وتحثها على بذل جهود أعظم في المستقبل. إننا ندين بقوة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، كما ندعو بنفس القوة إلى الامتثال لمبدأ الرد والإعادة. ونيبال على استعداد للتعاون مع جميع البلدان في بذل الجهود لحفظ وحماية التراث الثقافي للبشرية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أود أن أقترح إقفال قائمة المتكلمين بشأن هذا البند الآن.

تقرر ذلك.

السيد كماتشو أوميسته (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية):
تمتلك بوليفيا ثروة أثرية إثنية وتاريخية وفنية ضخمة، جاء الجانب الأعظم منها نتيجة للتنوع الثقافي الذي يضم تقاليد هامة للسكان الأصليين، سبقت عصر كولومبس ومازالت موجودة حتى الآن.

إن ما عانته الثقافات الأصلية من تهميش واستعباد على مدى عدة قرون لم يحل دون استمرار وجود الثقافات الإنسانية الهامة التي تحافظ على سلامة التقاليد والعادات العظيمة القيمة، دفاعا عن هويتها.

وأود أن أتكلم هنا عن حالة معينة تتعلق بأحد المجتمعات الأصلية لبلادي. إنه مجتمع كوروما، الذي يعيش في المنطقة الوسطى من بوليفيا، ويدافع عن طريقته في الحياة كوسيلة للحفاظ على إيمانه بثقافة أسلافه، ومقاومة التفسيرات الخاطئة للتقدم.

وأحد العناصر الأساسية للحياة في مجتمع كوروما هي الاحتفالات الدينية التي يشارك فيها السكان بأسرهم. ويعرض السكان في هذه الاحتفالات منسوجات شعائرية عتيقة ذات قيمة فنية عظيمة مرسومة بصور أسلافهم، تؤدي وظيفة تخدم تماسك نظامهم الاجتماعي.

في عام ١٩٧٨، وأثناء الاحتفال السنوي الذي أقيم في ١ تشرين الثاني/نوفمبر تمكن فريق من المهربين الدوليين من تهريب مجموعة كاملة من سجلات المنسوجات المعروضة والخاصة بتلك الجماعة، وبعد ذلك قاموا باستبدال أفضل القطع، عن طريق وسطاء، وحملوها معهم خارج البلاد على أنها أشغال يدوية، متحايلين بذلك على القوانين المتعلقة بتراث بوليفيا الثقافي.

ولحسن الحظ، كان لدى زعماء تلك الجماعة قوائم جرد مكتوبة للمنسوجات، وسجلات لجميع زوار المنطقة، الأمر الذي مكن من تقديم تقارير للسلطات القانونية. وأدى ذلك الى قيام سلطات الجمارك في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٨٨ بضبط حوالي ٧٠٠ قطعة لا تقدر قيمتها بمال، كان من المقرر عرض بعض هذه القطع في احتفال في سان فرانسيسكو بكاليفورنيا.

وبعد أكثر من خمس سنوات من الاجراءات القضائية والمفاوضات، والتي تضمنت توقيع اتفاق ثنائي بين بوليفيا والولايات المتحدة، أعيدت ٤٣ قطعة من هذه المنسوجات الى مجتمعها الأصلي، نظرا لدورها البارز الذي لعبته في الحياة الاجتماعية والسياسية والدينية هناك. أما بقية المنسوجات المضبوطة فقد

سلمت الى التجار، ولم يكن من المستطاع إرساء سابقة قضائية في هذا الشأن. والأكثر من ذلك أن الوسيط المتورط في هذه العملية بادر باتخاذ الاجراءات القانونية ضد جماعة كوروما وحكومة الولايات المتحدة، مطالبا بتوقيع اتفاق يمنع الملاك الشرعيين من استعادة تراثهم من المنسوجات. وهناك اجراءات قضائية تقررت مبدئيا لصالح بوليفيا، تجري حاليا في كندا بهدف تحقيق استعادة المنسوجات القديمة الأخرى ذات القيمة الفنية والتاريخية العظيمة.

وتود بوليفيا أن تغتنم هذه الفرصة لكي تشكر السلطات في الولايات المتحدة وكندا على ما قامت به حتى الآن. ومع ذلك، تعتقد حكومتي أن هناك المزيد الذي يتعين عمله، نظرا لأن التراث الأثري والتاريخي والإثني والفني لأمتنا مازال عرضة للنهب المكثف الذي وصل الى أبعاد مثيرة للجزع.

ولدينا معلومات محددة عن عروض ومبيعات في بعض مدن المانيا وانجلترا لمنسوجات أندية قديمة هربت عن طريق الولايات المتحدة. ومن ثم، فإننا نطالب البلدان الموقعة على اتفاقية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لعام ١٩٧٠، والتي وقعت أيضا على اتفاقات ثنائية تحظر استيراد الممتلكات الثقافية، بأن تدرس أيضا إمكانية الحد من تصدير أشياء من هذا القبيل من البلد المشارك في التوقيع، يمكن أن توجد في أراضيها لأي سبب من الأسباب.

وتناشد بوليفيا الأطراف في اتفاقية عام ١٩٧٠ أن تتخذ تدابير من أجل تحريم ومنع استيراد الممتلكات الثقافية وتصديرها ونقل ملكيتها بالطرق غير المشروعة، وتدعو البلدان الأخرى لأن تصبح أطرافا في هذه الاتفاقية. وتتطلع بوليفيا الى استكمال الاجراءات القانونية من أجل استعادة وإرجاع الممتلكات الثقافية التي صدرت بشكل غير مشروع، وتطالب بحث المتاحف، سواء العامة أو الخاصة، وجامعي الأعمال الفنية بالتأكد من أصل القطع وشرعية ملكيتها قبل الإقدام على حيازتها.

وترى بوليفيا أيضا أنه من الضروري، الى جانب الاتفاقات الثنائية التي يمكن التوصل اليها، اتخاذ اجراءات مشتركة، تركز، عن طريق التشريعات المحلية لفرادى البلدان، على احترام المنع المفروض على تصدير واستيراد الممتلكات التي يمكن اعتبارها جزءا من التراث الوطني، كما فعلت كندا.

ويشمل التنوع أيضا إعادة تقييم الثقافات التقليدية والأصلية لبلداننا، والتي كثيرا ما تتأثر تأثرا سلبيا بجوانب معينة من عملية التغيير. وهذا ينطبق على المجتمعات المحلية الأصلية التي تعاني من النهب الدائم لتراثها التاريخي والفني والديني من جانب التجار الدوليين الذين يبيعون القطع الشعائرية في مختلف عواصم العالم دون أن تتخذ الدول الصناعية أية تدابير وقائية. إننا بحاجة لاتخاذ موقف حازم لحماية ثروتنا الأثرية والتاريخية والإثنية والفنية. وينبغي أن تقوم الأمم المتحدة بدور حاسم في مجال حماية الممتلكات الثقافية لشعوبنا.

وبوليفيا تشارك في تقديم مشروع القرار (A/48/L.15) المعروض على الجمعية.

السيد أوش (كمبوديا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لما كانت هذه هي أول مناسبة أخاطب فيها الجمعية، اسمحوا لي أولا، بالنيابة عن وفد مملكة كمبوديا، أن أتقدم إليكم، يا سيدي، بأحر التهاني على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين. وأنا مقتنع تمام الاقتناع بأن أعمال هذه الدورة سوف تتوج بالنجاح في ظل قيادتكم وبفضل خبرتكم الدبلوماسية الغزيرة. ولكم أن تتأكدوا من تعاون وفد مملكة كمبوديا التام معكم.

إنه لمما يشرفني ويسعدني أن أخاطب الجمعية، وأن أسهم في نظر البند ٢١ من جدول الأعمال عملا بالقرار ١٠/٤٦ المؤرخ في ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١.

ومن المعروف تماما أن كمبوديا بلد غني بالكثير من الآثار والكنوز الأثرية، وأكثر من ١ ٠٠٠ موقع تتنافس صروحها المبنية من الطوب والأحجار مع بعضها البعض في الروعة الجمالية. وأود أن أغتنم هذه المناسبة الرسمية لكي أنبه كل الدول الصديقة، البعيدة والقريبة، الأعضاء في الأمم المتحدة وكل المنظمات الدولية المعنية، الى ما يلحق بالأعمال الفنية الثقافية للخمير من ضرر، وما تتعرض له من خطر التدمير - وهي حالة تزداد خطورتها من يوم الى آخر. وعلى الرغم من الظروف العصيبة التي مرت بها كمبوديا، فقد ظلت حماية تلك الأعمال الفنية تمثل أحد الشواغل الرئيسية للمجتمع الدولي والمنظمات الدولية ذات الصلة. ولا أود أن تفوتني هذه الفرصة دون أن أعرب، بالنيابة عن حكومة كمبوديا الملكية وكل الشعب الكمبودي، عن امتناننا العميق للمساعدة السخية التي

أتت في حينها من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، واليابان والهند وفرنسا وبولندا وهنغاريا، لمعاونتنا في صون التراث الثقافي لكمبوديا وحفظه وحمايته.

إن الأحداث المحزنة التي استمرت أكثر من ٢٠ عاما لم تدمر الموارد الاقتصادية والبشرية لكمبوديا فحسب، بل إنها أيضا أفقرت مواردها الثقافية بدرجة كبيرة. فمعظم الآثار التي تكون موقع أنغكور الأثري، الذي يعتبر من عجائب الدنيا السبع، والمنتشر على امتداد مساحة تزيد على ٢٠٠ كيلومتر مربع، تعرضت للنهب والسرقة والتخريب وعمليات الحفر السرية للتنقيب عن الآثار، وهي حالة يسرتها الحرب والظروف غير الآمنة في المنطقة. واختفت المئات من التماثيل القيمة للغاية، وأخذت هذه الأعمال الفنية المسروقة تظهر مؤخرا في السوق الدولي للفنون. وتلحق هذه الخسارة الكبيرة ضررا بالغا بالإرث الثقافي ككل، وهو إرث لا يخص كمبوديا وحدها، وإنما يخص البشرية جمعاء. فقد أصبح موقع أنغكور، منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، مصنفا بوصفه جزءا من الإرث الثقافي العالمي. إن مملكة كمبوديا، باعتبارها من الموقعين على اتفاقية ١٩٧٠ المتعلقة بوسائل تحريم ومنع استيراد الممتلكات الثقافية وتصديرها ونقل ملكيتها بالطرق غير المشروعة (باريس ١٩٧٠) - المسماة باتفاقية ١٩٧٠ - تواصل اتخاذ التدابير الضرورية والعاجلة، بالتعاون الوثيق مع اليونسكو والمجتمع الدولي، من أجل كفالة حماية أفضل ضد عمليات النهب. وفي هذا السياق، ستتقدم حكومة كمبوديا الملكية قريبا بمشروع قانون الى جمعيتنا الوطنية بشأن إدارة موقع أنغكور الوطني. وتنص المادة ١ من مشروع القانون هذا على ما يلي:

"إن موقع أنغوكور، وهو جزء من الإرث العالمي، مبني على أرض الخمير الوطنية. وقد أعلن أن تحسين هذا الموقع أولوية وطنية".

وبنفس الروح، نظمت اليونسكو حلقتي عمل هامتين جدا، إحدهما في شهر شباط/فبراير ١٩٩٢، في مدينة جومتيان بتايلند، والأخرى في شهر تموز/يوليه ١٩٩٣ في مدينة بنوم بنه بكمبوديا، بمشاركة ١٥ بلدا آسيويا، وخبراء من اليونسكو، والانتربول، والمجلس الدولي للمتاحف، وموظفي الشرطة والجمارك وممثلي المدرسة الفرنسية لشؤون الشرق الأقصى، من أجل تبادل المعلومات والآراء حول التدابير الواجب اتخاذها ضد السرقة وعمليات الحفر السرية للتنقيب عن الآثار. والاتجار بالأعمال الثقافية. وتهدف حلقتا العمل الى تدريب المتخصصين الكمبوديين في تقنيات شتى، مثل إعداد قوائم جرد للأعمال الثقافية، وتحريات الشرطة، وعمليات التفتيش بالجمارك، وتنظيم خدمات الحراسة وتدابير الأمن الالكترونية في المتاحف ومواقع الآثار، والتدابير التشريعية.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أناشد المجتمع الدولي أن يقدم تعاونه الكامل لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأعمال الفنية للخمير، عملا بالمادة ٧ من اتفاقية ١٩٧٠. وبهذه الروح يشرفني أن أذكر بالمقترحات التالية التي طرحها صاحب السمو الملكي الأمير سديك كروم لونغ نورودوم راتاريده، رئيس الوزراء الأول لحكومة كمبوديا الملكية أمام الجمعية العامة يوم ٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣:

"وبغية استعادة هذه الممتلكات الثقافية القيمة، نناشد جميع البلدان التي تصدر تلك السلع أو تنقل عبرها ... أن تتخذ الخطوات اللازمة لمساعدتنا. أولا، ينبغي أن تمنع المتاحف الوطنية والمؤسسات المماثلة من الحصول على أية آثار يكون موطنها مملكة كمبوديا. ثانيا، ينبغي لها أن تحظر استيراد هذه الممتلكات الثقافية بمجرد إدراجها بشكل مشروع ضمن الآثار الوطنية للخمير، ما لم يكن مرخصا لها بطريقة مشروعة من جانب السلطات الكمبودية المختصة لأغراض تصديرية. ثالثا، ينبغي لها أن تتخذ جميع الخطوات الضرورية لتكفل مساعدة تجار ووكلاء الموارد الثقافية لحكومة كمبوديا الملكية في استعادة تلك الموارد الثقافية المصدرة بطريقة غير مشروعة من مملكة كمبوديا" (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والأربعون، الجلسات العامة - الجلسة ٥١، الصفحتان ٨ و ٩)

ويوافق وفد بلدي على ما جاء في تقرير المدير العام لليونسكو فيما يتعلق بالاجراءات التي ستتخذها تلك المنظمة من أجل إعادة أو رد الأعمال الفنية الى بلدانها الأصلية، ويؤيد تمام التأييد للتوصيات الواردة في مشروع القرار A/48/L.15 المقدم الى الجمعية العامة لاعتماده. ونؤكد مرة أخرى تصميم حكومة كمبوديا الملكية على مكافحة تلك التصرفات غير المشروعة، بالتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي. ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن التدابير المذكورة في مشروع القرار وفي الاتفاقية السالف الاشارة اليها سوف تطبق من جانب جميع البلدان، وأنها ستشجع كل البلدان التي تستورد أعمالا فنية أو تنقل عبرها تلك الأعمال، والتي لم تصادق بعد على اتفاقية ١٩٧٠ على أن تفعل ذلك.

السيد دروبنجاك (كرواتيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

تتكلم جمهورية كرواتيا في هذه المناقشة التي تجريها الجمعية العامة للبند ٢١ من جدول الأعمال "إعادة أو رد الممتلكات الثقافية الى بلدانها الأصلية" للأسباب التالية:

لقد نهبت الممتلكات الثقافية لبلدي خلال فترة العدوان الذي شنته جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) على جمهورية كرواتيا. وحتى الآن تتعرض المدن والآثار الثقافية الكرواتية يوميا لهجمات عشوائية تأتي من الأراضي المحتلة. وقد أخذت أجزاء من التراث الثقافي لكرواتيا الى خارج حدود بلدنا، وهي لا تزال موجودة بطريقة غير مشروعة في صربيا والجبل الأسود، أو تحت سيطرة السلطات الصربية في بلدان أخرى.

وأخطر مثال على ذلك حدث بعد التدمير التام لمدينة فوكوفار الكرواتية الواقعة على حدود صربيا. فبعد التغلب على مدافعيها البواسل في أعقاب أربعة أشهر من الحصار، والقصف المستمر، والهجمات بالمدرعات، وإعدام العديدين منهم بلا محاكمة على يد الجيش الشعبي اليوغوسلافي - وهو حدث قيد التحقيق من جانب قوة الأمم المتحدة للحماية ولجنة الخبراء التي تحقق في جرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة دخلت قوات الاحتلال الأقبياء المبنية تحت الأرض، وجمعت وسرقت أعمالا فنية لا تقدر بثمن تخص متحف مدينة فوكوفار، فضلا عن مجموعات خاصة عديدة. وقد أخذت كل هذه الكنوز عبر حدود كرواتيا الى بيوغراد ونوفي ساد وسوبوتيتشا في صربيا. وعلاوة على ذلك، حاولت سلطات بلغراد بوقاحة أن تعرض حزءا من تلك الكنوز في معرض أقيم في باريس في شهر أيار/مايو ١٩٩٢.

إن ملكية القطع الفنية المسروقة لا جدال فيها: فحتى حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية نفسها اعترفت في ذلك الوقت بأن تلك القطع "تخص أسرة بونوفيتش، والدكتور أنطون بوير، ومتحف مدينة فوكوفار، وصالة عرض فوكوفار للكنوز الفنية". ومن الواضح أن تلك الممتلكات أخذت من البلاد دون موافقة أصحابها أو السلطات المختصة في جمهورية كرواتيا بعد احتلال مدينة فوكوفار. بل أن سلطات بلغراد، لمضاعفة سلوكها المخزي، طلبت بعد ذلك من لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٢٤ (١٩٩١) المتعلق بيوغوسلافيا، السماح بإعادة تلك الكنوز الى بلغراد.

وقد ذكرت حكومة جمهورية كرواتيا في ذلك الحين أنه ينبغي رفض طلب الإعادة الذي تقدمت به جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وبالإضافة الى ذلك طلبت جمهورية كرواتيا أن تصدر تعليمات الى الطرف الذي يثبت أنه يحوز هذه الكنوز بصورة غير مشروعة، بأن يضعها تحت الحراسة المحايدة لمسؤول من الأمم المتحدة تعينه اللجنة، وأن تتقدم حكومة جمهورية كرواتيا بعد ذلك بطلب لرد هذه الكنوز الى بلدها الأصلي والى ملاكها الشرعيين. ومن سوء الطالع أن اللجنة وجدت نفسها غير مختصة، وامتنعت عن إصدار هذا الأمر. ومع ذلك فإننا نعتقد أن الكنوز المسروقة لا تزال موجودة في باريس.

أود أن أوضح أن يوغوسلافيا السابقة كانت طرفا في اتفاقية عام ١٩٥٤ لحماية الممتلكات الثقافية في حالة وقوع نزاع مسلح، وفي الاتفاقية المتعلقة بوسائل تحريم ومنع استيراد الممتلكات الثقافية وتصديرها ونقل ملكيتها بالطرق غير المشروعة، وأن جمهورية كرواتيا طرف في هاتين الاتفاقيتين. وبتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، سجلت كرواتيا أول اتصال مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بشأن سلب كنوز من فوكوفار. إن حكومتي تطلب من سلطات بلغراد أن تمتثل في النهاية لالتزاماتها الدولية بموجب هاتين الاتفاقيتين، وأن ترد، دون إبطاء، جميع الممتلكات المسروقة الى جمهورية كرواتيا.

وليست مدينة فوكوفار الموقع الوحيد الذي نهب في جمهورية كرواتيا؛ فهناك مواقع أخرى كثيرة تعرضت للنهب أيضا، مثل درنيس وايلوك. ولا يزال مصير ١٦ متحفا، وعدد كبير من المجموعات الخاصة والكنسية التي تضم أكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ قطعة، والتي أصبحت معزولة في أراضي كرواتيا المحتلة، مجهولا الى حد بعيد. وقد تأكد على نحو قاطع أن ستة من المتاحف قد نهبت بالكامل بواسطة القوات المحتلة، وأن ممتلكاتها أخذت الى موقع غير معروف.

لقد دمر العدوان الصربي أجزاء كبيرة من بلدي. إن مدن دوبروفنيك وزادار وسيبينيك قصفت بالقنابل بشدة، وفقدت الأجيال المقبلة قطعا فنية كثيرة لا تقدر بثمن. بيد أن حكومتي تحيط علما، مع التقدير، بتقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (A/48/466)، وتأمل في الرد النهائي لجميع الكنوز المسروقة وإصلاح ما يمكن إصلاحه من تلك الكنوز التي دمرتها أو أضرت بها أعمال التخريب الصربية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا العميق لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لجهودها في إعادة إصلاح دوبروفنيك والمواقع المدمرة الأخرى على أرض كرواتيا.

السيد بايارت (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

درس وفد منغوليا بقدر كبير من الاهتمام والحرص تقرير الأمين العام (A/48/466) بشأن البند ٢١ "إعادة أو رد الممتلكات الثقافية الى بلدانها الأصلية".

ونحن ممتنون للعمل الذي أنجز والتقدم الذي أحرز منذ الدورة السابعة للجنة الحكومية الدولية للعمل على إعادة الممتلكات الثقافية الى بلدانها الأصلية أو ردها في حالة امتلاكها بصورة غير مشروعة، المعقودة في أثينا في نيسان/أبريل ١٩٩١.

وكما يتبين من التقرير، فقد جرت عدة أنشطة بغية تعزيز المفاوضات الثنائية والتعاون الإقليمي، وبصفة خاصة، للحد من الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية وإعداد قوائم جرد للممتلكات الثقافية المنقولة، ونشر المعلومات للجماهير.

وعلى الرغم من العمل الذي أنجز حتى الآن، لا يسع المرء أن يغالي في تقدير أبعاد وتعقيدات المشاكل والمهام القائمة. وما من شك في أن هذه المسألة تتطلب اهتماما دوليا محكما، وإعداد استراتيجيات سليمة لمعالجة جوانبها المختلفة. وفي ضوء ذلك ينظر وفدي الى أهمية إجراء استعراض دوري لهذه المسألة في الجمعية العامة.

ويشيد وفدي أيما إشادة بالعمل الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ويعرب عن أمله في أن تزداد أنشطة المنظمة توسعا في هذا المجال الهام.

إن مسألة حماية الممتلكات الثقافية وضمان إعادتها أو ردها الى بلدانها الأصلية أصبحت مؤخرا تحظى بأولوية متزايدة. ويصدق هذا بشكل خاص في حالة البلدان التي تبذل جهودا دؤوبة لإحياء هويتها الوطنية واستعادة تراثها الثقافي، بعد أن تخلصت من عوائقها الإيديولوجية. وينطبق هذا بشكل متساو أيضا فيما يتعلق بالمناطق والبلدان التي عصفت بها الحروب والصراعات العرقية.

إن منغوليا، وهي أمة يمتد تاريخها عبر قرون طويلة، ولها تراث ثقافي وتاريخي عظيم، تجري اليوم عملية جذرية للتجديد الروحي.

وهناك جهود تبذل لإعادة الآثار الثقافية والدينية التي دمرت خلالها السنوات الأخيرة نتيجة لظروف تاريخية وسياسية معينة. وبالإضافة الى ذلك، ترغب منغوليا في التعاون مع البلدان الأخرى، ومع المنظمات الدولية، في تحديد أماكن العديد من الأعمال الفنية الثقافية التي لا تقدر بثمن، والتي أخذت من بلادنا، وفي إعادتها إليها.

وقد أصبحت منغوليا أخيرا طرفا في اتفاقية عام ١٩٧٠ المتعلقة بوسائل تحريم ومنع استيراد الممتلكات الثقافية وتصديرها ونقل ملكيتها بالطرق غير المشروعة. وفي شباط/فبراير ١٩٩٢، شاركت منغوليا في حلقة عمل إقليمية في جوميتان، تايلند، بشأن وسائل مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية.

يود وفدي أن يشيد ببدء حلقة العمل الوطنية بشأن تدابير مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، في بنوم بنه بكمبوديا. ونعتقد أنه يمكن تنظيم حلقات عمل وطنية مماثلة في البلدان المعنية الأخرى، وتود منغوليا أن تتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في هذا الصدد.

يؤيد وفد منغوليا بقوة مضمون مشروع القرار A/48/L.15، ويسعده أن يشارك في تقديمه. ونأمل أن يحظى مشروع القرار بأكبر قدر ممكن من التأييد في الجمعية.

السيدة إسشنكو (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الروسية):

إن النظر بصفة منتظمة في الجمعية العامة في مشكلة إعادة أو رد الممتلكات الثقافية الى بلدانها الأصلية، يمثل دليلا على أهمية هذه المسألة بالنسبة للعلاقات الدولية. ويؤكد عدد كبير من الوثائق الدولية حق الدول التي حرمت من ممتلكاتها الثقافية نتيجة للاحتلال الاستعماري أو الأجنبي، أو بسبب الجرائم، في استعادة تلك الممتلكات. ونحث أعضاء المجتمع الدولي على أن يتخذوا الخطوات اللازمة لتهيئة الظروف المؤاتية لإعمال هذا الحق.

لقد منيت أوكرانيا في طريقها الممتد عبر قرون طويلة لتحقيق الاستقلال، بخسائر جسيمة في آثارها الوطنية وممتلكاتها التاريخية والثقافية. وقد صدق بلدي على الاتفاقيات الدولية بشأن رد الممتلكات الثقافية، ويؤيد القرارات ذات الصلة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، قد يكون من المناسب أن أشير الى قانون أوكرانيا المعنون "تنفيذ الاتفاقات الدولية بشأن إقليم أوكرانيا" المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. ويقضي هذا القانون بأن الاتفاقات الدولية التي أبرمتها أوكرانيا وصدقت عليها على النحو الواجب، تشكل جزءا لا يتجزأ من التشريع الوطني لأوكرانيا، وتنفذ وفقا للإجراءات المنصوص عليها في التشريع الوطني.

وبهذا تبدي أوكرانيا استعدادها لإقامة تعاون أوثق في المحافظة على التراث الثقافي. وهي، من جانبها، تأمل في الحصول على دعم فعال من المجتمع الدولي.

وهناك اتفاق اعتمد بناء على مبادرة من أوكرانيا في اجتماع رؤساء الدول المشتركة في كمنولث الدول المستقلة، المعقود في مينسك بتاريخ ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٢، يستهدف حل المشاكل المتعلقة بهذه المسألة. وهذا الاتفاق الذي يتفق مع روح قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، يمكن أن يوفر أساسا قانونيا وآلية لإعادة الممتلكات الثقافية والتاريخية الى بلدانها الأصلية. وقد أصبح هذا الأمر مسألة ملحة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي. ونأسف لأن البرلمان السابق للاتحاد الروسي رفض هذا الاتفاق، ونأمل أن يكون لدى البرلمان الروسي الجديد فهم أفضل للمشكلة.

وبغية زيادة تعزيز اتفاق مينسك، أيدت أوكرانيا مبادرة جمهورية بيلاروس المتعلقة بإنشاء لجنة مشتركة بين الدول، معنية بحقوق ملكية الممتلكات الثقافية المجمعة في المتاحف والمكتبات والسجلات، وكذلك في المخازن في الاتحاد السوفياتي السابق.

ونرى من الأهمية بمكان أن نتعاون بشأن هذه القضية مع بلدان شرق ووسط أوروبا. وبغية تحقيق هذا الهدف، شارك ممثلون عن أوكرانيا في حلقة دراسية بشأن منع الاتجار غير المشروع في الممتلكات الثقافية، عقدتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في بودابست في آذار/مارس الماضي.

إن مستقبل الممتلكات الثقافية في أعقاب انهيار الامبراطوريات والدول العظمى، ونشأة دول مستقلة، يمثل مشكلة هامة تتطلب انتباها أوثق من المجتمع الدولي. والنظر في مسألة إعداد توصيات مستحدثة، يمكن أن يضيف حافزا على حل المشاكل، بما في ذلك المشاكل التي يواجهها المشتركون من كمنولث الدول المستقلة.

وأوكرانيا، تهتم أيما اهتمام بتنفيذ الاتفاقات الدولية بشأن إعادة الممتلكات الثقافية المصادرة خلال الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك، فإننا ندرك حقا أن العامل الأساسي في السعي العملي الى إعادة الممتلكات الثقافية هو التعاون الثنائي. ولذا، فإن عددا كبيرا من الاتفاقات التي عقدتها أوكرانيا في مجال التعاون الثقافي مع البلدان المختلفة، تتضمن أحكاما بشأن إعادة الممتلكات الثقافية. وقد توصلنا بالفعل الى حلول إيجابية لمشكلة إعادة الممتلكات الوطنية للدول الأخرى، والتي شاء القدر أن توجد على أراضي أوكرانيا.

وقد بدأ العمل المشترك بالفعل مع بيلاروس ومولدوفا وهنغاريا وبريطانيا العظمى والمانيا. ونحن نقدر أيما تقدير التعاون مع بولندا التي يوجد على أراضيها الكثير من الممتلكات الثقافية لشعب أوكرانيا، بما في ذلك آثارنا الوطنية الفريدة من نوعها.

والاتصال مع الجانب الألماني في هذا المجال له مدلول خاص بالنسبة لأوكرانيا. وكما هو معروف تمام المعرفة، فقد ألحق النازيون أضرارا مروعة بأوكرانيا خلال الحرب العالمية الثانية. وخسائر أوكرانيا من الأعمال الفنية وحدها تبلغ في مجموعها أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ قطعة.

وأود أن أتطرق الى العلاقات القائمة بيننا وبين روسيا في هذا الميدان. فذلك البلد ما زالت في حيازته وثائق وآثار فريدة من نوعها تتعلق بجوهر تاريخ أوكرانيا ذاته ومركزها كدولة، وبخاصة محفوظات زابوريجيا كوساك سيسن التي قامت الحكومة القيصرية بتصفيتها في ١٧٧٥. وواجهت محفوظات جمهورية أوكرانيا الشعبية نفس المصير بعد احتلال القوات البلشفية لكييف في ١٩١٨.

وهذا العام، قمنا، وللمرة الأولى منذ ٦٠ عاما، بإحياء الذكرى المفجعة للمجاعة الكبرى في أوكرانيا خلال الفترة من ١٩٣٢ الى ١٩٣٣. وبفضل أعمال الباحثين الأوكرانيين في الشتات، والمؤرخين الأمريكيين،

نعرف اليوم أنها كانت في الواقع عملية إبادة جماعية ارتكبها نظام ستالين ضد شعبه ذاته. لقد أودت المجاعة المصطنعة في أوكرانيا بحياة أكثر من ٨ ملايين من البشر. وهذه الأرقام المروعة تحتاج للمزيد من التوضيحات، ولكن السجلات المتعلقة بهذه الصفحة الحالكة من تاريخنا موجودة هي أيضا في موسكو، مما يجعل من الصعب على الباحثين الأوكرانيين التحري عن هذه المسألة.

هذه أمثلة نذكرها على سبيل المثال لا الحصر - فقائمة الوثائق التاريخية بعيدة عن أن تكون شاملة - وهناك أيضا العديد من الآثار الثقافية التي نقلت من أوكرانيا في عصور مختلفة. وبعض المجموعات الفنية، مثل مجموعة خانينكو، وهو أحد مشاهير رعاة الفنون الأوكرانيين، نقلت الى موسكو لعرضها بصورة مؤقتة. ومع ذلك، فمن المعروف تماما، أن ما من شيء يدوم مثل الشيء المؤقت. ويحدونا الأمل في أن يتسنى إجراء مشاورات ثنائية بشأن هذا الموضوع في المستقبل القريب، وأن تعود بالنفع على كلا الشعبين والدولتين.

ومصير الممتلكات الثقافية التي تكتشفها السلطات الجمركية خلال محاولات تهريبها الى خارج البلاد، هي قضية منفصلة. وبغية تنسيق هذا العمل، أنشئت لجنة وطنية معنية بإعادة الممتلكات الثقافية، تابعة لمجلس وزراء أوكرانيا. وفي الوقت الراهن، تم تسجيل قرابة ٤٣٠٠٠ قطعة شحنت بصورة غير مشروعة الى خارج أوكرانيا في أوقات مختلفة؛ وتم التعرف على مكانها الدقيق أو المفترض. وتقوم اللجنة بإعداد قائمة مصورة شاملة بالممتلكات الثقافية المفقودة، تتضمن أوصافا وصورا فوتوغرافية لأكثر من ٤٠٠٠ قطعة.

وفي أوكرانيا، يجري إنشاء نظام آلي للمعلومات يدعى "الممتلكات المفقودة"، وقد بدأ العمل لإصدار نشرة علمية وإعلامية سنوية بعنوان "التراث". ويجري عرض مشاريع قوانين تتعلق بالتراث الثقافي الوطني، والإجراءات الخاصة بتصدير الممتلكات الثقافية في أوكرانيا وشروط عبورها، على مجلس فرخوفنا رادا بأوكرانيا. ومما يعيننا الى أقصى حد في هذا الصدد، أن نقيم روابط وثيقة مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) وسجل الأعمال الفنية المفقودة في لندن.

وتعلق أوكرانيا آمالها على فهم المجتمع العالمي لهذه المشكلة، وعلى دعم الحريصين على مستقبل الكنوز الروحية. وبالنسبة لكل أمة فإن عودة ممتلكاتها الثقافية الى ترابها الوطني تعني استعادة كرامتها الوطنية.

ويوافق وفد أوكرانيا على تقرير الأمين العام (A/48/466) بشان هذا البند من جدول الأعمال، ويؤيد مشروع القرار A/48/L.15، الذي سيسهم في حسم هذه المشكلة الدولية الهامة، ويعزز، بالتالي، التفاهم المتبادل فيما بين الدول.

السيد إيخاركوس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

لدى مخاطبتي للجمعية العامة قبل سنتين في إطار هذا البند البالغ الأهمية، أوضحت أن مسألة حماية الممتلكات الثقافية لكل الأمم أصبحت الآن أكثر أهمية مما كانت عليه في الماضي، وأن احترام الطابع الفريد لكل أمة، والذي يتجلى بأوضح صوره في تراثها الثقافي، سيفيد دون شك في تعزيز التعاون الدولي.

ومنذ ذلك الحين، من الجائز أن نقول إن الأهداف المحددة في القرارات المعتمدة من الجمعية العامة لم تتحقق بعد، ولكن هذا الموضوع يحظى، على الأقل، بالنظر الجاد في اللجنة الحكومية الدولية للعمل على إعادة الممتلكات الثقافية الى بلدانها الأصلية أو ردها في حاله امتلاكها بصورة غير مشروعة. ويسعدنا أن نلاحظ أن ثمة تقدما يجري إحرازه. وفي هذا الصدد، نرحب أيضا بانضمام الدول المستمر الى الاتفاقية المتعلقة بوسائل تحريم ومنع استيراد الممتلكات الثقافية وتصديرها ونقل ملكيتها بالطرق غير المشروعة، التي وقعت عليها الآن ٧٨ بلدا. ونحن نتطلع بالطبع، الى انضمام المزيد من الدول في المستقبل.

والتقرير الأخير للأمين العام (A/48/466) يزودنا بسرد مفيد للخطوات التي يجري اتخاذها لكبح الاتجار غير المشروع في الممتلكات الثقافية. ولا يسعنا إلا أن نثني على الأمين العام والمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، لاهتمامهما الثابت بهذه المسألة الهامة، والجهود التي يبذلانها في هذا الشأن. ونود أن نعرب أيضا عن تقديرنا للجهود التي تضطلع بها مجموعة من المنظمات الدولية هي: المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، ومجلس المتاحف الدولي، ووكالة الولايات المتحدة للمعلومات، ومجلس التعاون الجمركي. ونود أيضا أن نعيد التأكيد على الأهمية التي نعلقها على التعاون الثنائي في محاولة بالسعي والتوصل الى الحلول اللازمة. وهذا أيضا مجال نسعى فيه الى تحقيق المزيد من التحسينات في العلاقات بين البلدان.

وكما أتيحت لنا الفرصة لأن نعلن من قبل في مناقشة سابقة بشأن هذا الموضوع، فإننا نؤمن بضرورة التوصل الى إجراء سليم يراعى فيه مبدأ الأثر الرجعي في إعادة الممتلكات الثقافية المنقولة بصورة غير مشروعة. ألا يمثل هذا المبدأ، الى جانب منع النقل غير المشروع في المستقبل للأعمال الفنية التي تشكل التراث الثقافي للشعوب التي صنعتها، جوهر البند الذي ننظر فيه؟

وفي هذا الصدد، أود أن أذكر من جديد اهتمامنا الشديد المتواصل بإعداد اتفاقية بشأن القطع الثقافية المسروقة أو المصدرة بطريقة غير مشروعة. والواقع أن اليونان قد شاركت بنشاط في كل اجتماعات لجنة الخبراء التي شكلها لهذا الغرض المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص. إن اعتماد اتفاقية يمكن أن يشكل خطوة هامة إلى الأمام بالنسبة لهذه المسألة الشائكة والهامة جدا.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى العمل المفيد الذي تضطلع به اللجنة الحكومية الدولية لليونسكو، وبخاصة توصيتها الأولى، المتعلقة برد قطع رخام البارثينون. واللجنة

"توصي بأن تستطلع الأمانة، بمشورة المجلس الدولي للمتاحف ومساعدته، رأي فريق من الخبراء المستقلين ذوي السمعة الدولية ليفتي اللجنة، بعد دراسة الأحوال في موقع قطع رخام البارثينون الراهن والمواقع المحددة لها من خرائط متحف الأكروبوليس الجديد، في أمر أفضل مكان توضع فيه هذه القطع".

ويسعدنا أن نذكر أن العمل يتقدم في إعداد خرائط مباني متحف الأكروبوليس الجديد.

ومن ناحية أخرى، يقلقنا أن نلاحظ سرقة ٦٤ قطعة أثرية لا تقدر بثمن من متحف في جزيرة إيجينا قرب أثينا. وقد جاء ذكر ذلك في تقرير الأمين العام. ومن محاسن الصدف أن سلطات الشرطة اليونانية عثرت فيما بعد على عدد كبير من القطع البرونزية من العصر المسيني المبكر.

ومما يدعو إلى القلق بنفس القدر اختفاء ٢٠ قطعة بالغة القيمة من التماثيل الصغيرة والآنية الفخارية ترجع إلى العصر السيكلادي المبكر من متحف الآثار في جزيرة باروس. ولا شك في أنها أخرجت بطريقة غير مشروعة من اليونان. وأود أن أذكر أيضا أنه عثر مؤخرا في صالة عرض فنية خاصة في نيويورك على جزء من أرضية من الفسيفساء من متحف اسبرطة تمثل رأس المدوزة.

ونذكر أيضا أنه في الجزء المحتل من جمهورية قبرص حيث توجد معظم الآثار القديمة والدينية للجزيرة حدثت سرقات واسعة النطاق من جانب القوات الأجنبية المحتلة. وفضلا عن إخراج قطع الفسيفساء الفريدة من كنيسة باناجيا كاناكاريا التي أشرنا إليها قبل عاميين، هناك حالات نقل غير مشروعة لأعمال من دير أنتيفونيتس وكنيسة أجيوس ثيمونيانوس، وعمليات غير مشروعة للتصدير والبيع يقوم بها مهربون لصالح هواة جمع التحف بالخارج.

وأخيرا فإن مما يزعجنا بصورة مماثلة أنه يجري الإبلاغ في بلدان كثيرة جدا في شتى أنحاء العالم عن حالات مماثلة جديدة تنطوي على سرقة قطع ثقافية وتصديرها بطرق غير مشروعة.

حيال هذه الخلفية المتشائمة، أود أن أسترعي الانتباه إلى أن الأمين العام يشير بالفعل في تقريره إلى حالات يتم فيها رد الآثار المسروقة. وهذا أمر مشجع. فقد أعيدت قطع من الفخار إلى متحف كورينث القديمة في اليونان، وأعيد أول علم بنمي إلى متحف التاريخ في بنما، وتم العثور على لوحات مسروقة نتيجة لجهود وحدة برلين الغربية لقمع الجرائم.

ومع ذلك، فإن الحالات الجديدة لسرقة الممتلكات الثقافية ونقلها بطرق غير مشروعة توضح بجلاء الحاجة الماسة لاتخاذ تدابير أكثر صرامة من قبل المنظمات الدولية المتخصصة.

ونرجو أن نرى قريبا نهاية لهذه الممارسة المؤسفة.

السيدة جاغان (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن مشروع القرار A/48/L.15 المعروض علينا اليوم والمتعلق بإعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية له أهمية كبرى بالنسبة للعديد من البلدان التي حرمت على مدى العصور من الممتلكات الثقافية التي أبدعتها و/أو اقتنتها حضارات سابقة. وتشكل هذه الممتلكات التراث الثقافي للأمم بصفة عامة، وأساس تاريخ الأمة الواحدة كذلك.

والبلدان في جميع أنحاء العالم، تستمد إلى حد كبير، فخرها ومجدها، مما أنتجه فنانوها ومهندسوها

وحرفيوها وعمالها على مدى الفترات المختلفة من تاريخها. وتشعر بلدان كثيرة بخسارة كبيرة ومهانة لوجود آثار لا تعوض من تراثها الثقافي في متاحف رسمية، بل في مجموعات خاصة، في البلدان الأخرى.

إن أهمية هذه الأعمال الفنية والآيات الثقافية لحضارات من أعرق حضارات العالم تستعصي على التقييم. ونقل الممتلكات الثقافية لهذه البلدان يدل على قلة الفهم والتقدير الصحيحين لتراثها الثقافي نفسه ويحرم علماءها ومؤرخيها من حقهم في دراسة تاريخهم وتحليله بعناية.

ويرجع الفضل إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في معالجة هذا الموضوع ووضعه في منظوره الصحيح وإعطائه الأولوية. وكثيرا ما لا يولى الاهتمام الكافي، في العالم المادي الذي نعيش فيه، للتاريخ والثقافة ولحاجة الإنسان إلى الاعتزاز بعلمه بوجود ثقافة ثرية تشكل جزءا من تراثه.

إن اهتمام اليونسكو الواضح بهذه المسألة قد ساعد على توجيه بلدان كثيرة إلى سن التشريعات وإجراء عمليات الجرد؛ وإلى طرق استعادة كنوز الحضارات السابقة؛ وتهيئة المناخ المناسب لإعادة هذه الآثار التاريخية.

كما أنه بتحسن الأساليب العلمية لانتشال الممتلكات الثقافية من قاع البحار ومن حفريات أصبحت تجري بمعدات تقنية متقدمة، تتوفر الآن إمكانات أكبر لنهب الممتلكات الثقافية. وبالتالي، فإن المقترحات الواردة في متن مشروع القرار تشكل سبلا ووسائل للتصدي لهذه التحديات الجديدة.

إن ما نواجهه هو قضية أخلاقية أيضا. وبالتالي، علينا أن نأخذ بعين الاعتبار مسؤوليات البلدان التي تحوز ممتلكات ثقافية تخص أمما أصغر وأفقر، وهذا هو الوضع السائد بصورة عامة.

إن هذه الآثار، وهذه الأعمال الفنية، وهذه القطع الهامة للغاية من المباني والمواقع التاريخية التي فقدت أقساما كاملة منها - بما في ذلك مخطوطات وكنوز ثقافية أخرى - أشياء لها أهميتها عند دراسة تاريخ أية أمة.

وفي نصف الكرة الغربي، جرت منذ وصول كولومبس عمليات نهب للثقافات الأصلية الرائعة. ولهذه الثقافات أهمية خاصة للنشئ من أبناء البلدان المعنية، وللأجيال القادمة التي يلزمها أن تطلع على ما يؤكد لها قيمتها والتي يجب أن يتاح لها أن تفهم فهما أكمل ما أبدعه أجدادها. هذه الممتلكات الثقافية هي إلهام وحافز للصغار لتحقيق أمجاد أسلافهم، وللفهم الأفضل لتاريخهم الثري، وللاعتزاز بأنفسهم المستمد من قيمهم الثقافية.

والنداء الذي يوجهه اليونسكو، والذي يهدف إلى تشجيع وسائل الإعلام، إلى جانب أجهزة الثقافة والتربية، على زيادة الوعي بوجوب إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية، يستوجب الاهتمام الجاد، شأنه شأن المناداة بعقد اتفاقات ثنائية لرد الكنوز التاريخية.

إن الظلم الذي حدث في الماضي يمكن تصحيحه اليوم، عندما يتيقظ ضمير الدول، وهذا أملنا. فهناك حاجة ماسة إلى إعادة الاحترام الذاتي والوجدان والاعتزاز والكرامة إلى الأمم التي قدمت أسس التقدم الهائل الذي نشهده في هذا القرن. واليونسكو تستحق دعما أكبر، كما أنها تحتاج إلى سلطة أقوى، إذا كان لها أن تصلح أضرار الماضي. ومشروع القرار A/48/L.15 يجب أن يكون أكثر من مجرد ورقة مطوية في أحد الأضابير، بل علينا أن نكافح لننفخ فيه الحياة والمعنى.

السيد أورجونيكيدزي (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية):

إن إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية مسألة بالغة الأهمية، ومع كونها بلا شك مسألة هامة في حد ذاتها فإنها ينبغي أن تدرس في رأينا في نطاقها الأوسع أي في سياق كامل مشكلة الحفاظ على التراث الثقافي. وإن حل هذه المشكلة هام بالنسبة للمجتمع العالمي بأكمله ولمختلف المناطق الإقليمية ودون الإقليمية، وبالطبع لكل دولة وشعب. وينبغي مقابلة أهمية هذه المشكلة بتدابير تتخذ على المستويات العالمية والإقليمية والثنائية والوطنية لتسوية مسائل شاملة كالحفاظ على التراث الثقافي وقضايا محددة من قضايا إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية.

إن البند الذي نناقشه هو من مواضيع الساعة بالنسبة لروسيا. فهو يتألف من عدد من العناصر التاريخية والمتباينة أساسا التي تجعل من الضروري الجمع بين نهج متنوعة لمعالجته.

وثمة حالة بعينها تعود إلى وقت بعيد هي الحالة التي نشأت عن الحرب العالمية الثانية. إن الكثير من الممتلكات الثقافية قد أخرجت من بلدنا في نهاية

تلك الحرب ولم تعاد بعد؛ كما أن قضية إعادة الممتلكات التي انتهى بها المطاف في بلدنا بعد الحرب إلى الدول التي ينبغي أن تعاد إليها قضية لم تحسم كل جوانبها بعد. وما هو أساسي بالنسبة لنا هنا هو المبادئ التي صيغت في اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة الصراع المسلح، التي أبرمت في لاهاي في عام ١٩٥٤ في بروتوكول الاتفاقية.

لقد نشأت حالة جديدة بظهور الحاجة إلى الحفاظ على التراث الثقافي بعد زوال اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، حيث كانت أراضي دولة واحدة متعددة القوميات تضم قدرا كبيرا من الممتلكات الثقافية التي تخص عدة دول ناشئة حديثا. وهنا يجب علينا أن نلاحظ أنه لدى ظهور عدة دول جديدة في أراضي ظلت قائمة لفترة طويلة، يصبح من العسير للغاية تحديد هوية الدولة التي ينبغي أن تعتبر البلد الأصلي لقطعة معينة من الممتلكات الثقافية، والتي ينبغي بالتالي أن تعاد إليها هذه القطعة.

وأثناء تشكيل كمنولث الدول المستقلة، وإقامة آليات الجمارك والحدود وغيرها من آليات إنفاذ القانون في الاتحاد الروسي، جرى تصدير غير مشروع واسع النطاق للممتلكات الثقافية من بلدنا. ففي النصف الأول من عام ١٩٩٢ وحده بلغ عدد الجرائم المسجلة رسميا والخاصة بالممتلكات الثقافية ٢١١ ٢ جريمة، وهذا الرقم قد تضاعف تقريبا خلال السنة الماضية. وطبقا للبيانات المتوفرة لدينا، توجد خارج روسيا منظمات تهريب ناشطة في الاتجار بالتحف الأثرية والقطع الفنية التي تصدر من بلادنا. ونحن نقوم حاليا باتخاذ الخطوات اللازمة على الصعيد الوطني، كجزء من التعاون الدولي، لتدارك هذه الحالة.

وبناء على توصيات الجمعية العامة في دورتيها الثانية والأربعين والسادسة والأربعين، اعتمد الاتحاد الروسي عددا من الأحكام التشريعية لحماية تراثنا الثقافي. وأول ما يخطر على البال في هذا الصدد هو نصوص المقومات الأساسية للقانون الخاص بالثقافة. وهذه تتضمن مفاهيم كالممتلكات الثقافية والتراث الثقافي لشعوب الاتحاد الروسي، كما تبين أن روسيا تنتهج سياسة متعمدة تقوم على استعادة الممتلكات الثقافية التي صدرت من أراضيها بصورة غير مشروعة. وتطويرا لهذا القانون اعتمد رئيس روسيا نصا بشأن المواقع الأساسية للتراث الثقافي لشعوب الاتحاد الروسي، وأعدت قائمة حصر رسمية لهذه الأماكن لشعوب روسيا. وبالاقتران مع هذا، وبناء على مرسوم للرئيس بشأن الخطوات الكفيلة بالحفاظ على الممتلكات الثقافية والحيلولة دون تصديرها غير المشروع من الاتحاد الروسي، أنشئت دائرة اتحادية للحفاظ على الممتلكات الثقافية. وتقوم هذه الدائرة، بالإضافة إلى مهام أخرى، بتوثيق تصدير الممتلكات الثقافية وبتسجيل الممتلكات الثقافية التي تدخل إلى روسيا.

وفي عام ١٩٩٢، شكل الاتحاد الروسي لجنة الدولة لتسجيل الممتلكات الثقافية، التي تتبع وزارة الثقافة. وقد صدرت تعليمات للجنة بإعداد المواد اللازمة للمطالبات بالممتلكات الثقافية الروسية الموجودة خارج روسيا، وكذلك بالنظر في مطالبات الدول الأجنبية بممتلكات ثقافية موجودة في الأراضي الروسية. وفي هذا الصدد، خولت اللجنة إجراء مشاورات ومفاوضات بشأن عملية الرد.

وروسيا بصفتها الدولة الخلف لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية تلتزم بالتشريعات الدولية الرئيسية في هذا الميدان أي اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة الصراع المسلح وبروتوكول الاتفاقية، واتفاقية باريس المعنية بحماية التراث الثقافي والطبيعي للعالم، المبرمة في عام ١٩٧٢، واتفاقية باريس بشأن سبل حظر ومنع استيراد الممتلكات الثقافية وتصديرها ونقلها وتملكها بطرق غير مشروعة، المبرمة في عام ١٩٧٠. وهذه الاتفاقيات المتعددة الأطراف المعترف بها على نطاق واسع هي أساس طيب لتطوير التعاون الثنائي. ونأمل أن تلتزم بها جميع الدول. ونتفق مع الاستنتاج الوارد في تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، المقدم إلى المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٢، والذي مؤداه أنه يتعين علينا أن نركز جهودنا لا على تنقيح اتفاقية عام ١٩٧٠ بل على تعزيز فعاليتها.

إننا متفتحون لجميع أنواع التعاون من أجل إعادة الممتلكات الثقافية. وروسيا عضو في اللجنة الحكومية الدولية لتشجيع إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية أو ردها في حالة الاستيلاء غير المشروع عليها. وفي آذار/مارس من هذا العام شارك الوفد الروسي في حلقة دراسية إقليمية في هنغاريا بشأن مسألة الاتجار بالممتلكات الثقافية.

ونحن نرى كذلك أن الشكل الثنائي للتعاون هو أكثر الأشكال فعالية، لأنه يمكننا من أن نضع في اعتبارنا تماما التفاصيل المحددة لكل حالة. وعلى وجه الخصوص، نجد من المفيد إجراء مشاورات ثنائية لتبادل الخبرة في سبيل شن حملة فعالة لمكافحة الصفقات

غير المشروعة في القطع الفنية الثقافية. وعلى سبيل المثال، تم فعلا عقد اتفاق للتشاور مع ايطاليا.

إننا نرحب بإسهام الجمعية العامة في حل هذه المشكلة، وكذلك بالقدر الكبير من العمل الذي قامت به اليونسكو في هذا المجال، ولا سيما عن طريق اللجنة الحكومية الدولية. وهذا العمل ينطوي على مؤازرة طيبة وتنشيط مستحب للجهود التي تبذلها الدول على المستويات الوطنية والثنائية والإقليمية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
ستبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/48/L.15.

أعطي الكلمة لممثل زائير الذي سيعلن أسماء المقدمين الإضافيين لمشروع القرار.

السيد لوكابو خابوجي نزاجي (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
أود أن أحيط الجمعية علما، بأنه الى جانب البلدان المقدمة لمشروع القرار A/48/L.15 - وهي رواندا، زائير، غانا، قبرص، كوت ديفوار، مالي، المغرب، المكسيك، النيجر، اليونان - قررت البلدان التالية الانضمام الى مقدمي مشروع القرار وهي: أوكرانيا، بوليفيا، بيرو، السلفادور، غواتيمالا، الكاميرون، كوستاريكا، مصر، منغوليا، نيبال، نيكاراغوا.

وأود أن استرعي انتباه الجمعية الى خطأ يظهر في الفقرة ١٤ من منطوق مشروع القرار A/48/L.15، (في النص الانكليزي) إذ، ينبغي أن يستعاض عن عبارة "الدورة الثامنة والأربعين" بعبارة "الدورة الخمسين".

ويود وفد زائير أن يشكر جميع من أيدوا مشروع القرار هذا وكذلك الذين منحوه موافقتهم الضمنية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
والآن أطرح مشروع القرار A/48/L.15 للتصويت. وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: افغانستان، الجزائر، أنغولا، الأرجنتين، استراليا، جزر البهاما، البحرين، بربادوس، بيلاروس، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، بروني دار السلام، بوركينا فاصو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، جمهورية افريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الكوادور، مصر، اثيوبيا، فنلندا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غينيا-بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، ايسلندا، الهند، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الاسلامية)، العراق، جامايكا، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، الفلبين، قطر، جمهورية كوريا، رواندا، ساموا، المملكة العربية السعودية، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلاند، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونس، تركيا، اوكرانيا، الامارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، فنزويلا، اليمن، زائير، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون: **لا أحد.**

الممتنعون: البانيا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، فرنسا، المانيا، هنغاريا، ايرلندا، اسرائيل، ايطاليا، اليابان، لختنشتاين، لكسمبرغ، هولندا، بولندا، البرتغال، رومانيا، الاتحاد الروسي، سلوفاكيا، اسبانيا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.

اعتمد مشروع القرار A/48/L.15 بأغلبية ١٠٦ أصوات مقابل لاشيء مع امتناع ٢٥ عضوا عن التصويت (القرار ١٥/٤٨)*

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أعطي الكلمة لممثل المملكة المتحدة الذي طلب الكلام تعليلا للتصويت.

واسمحوا لي أن أذكر الممثلين بأن تعليل التصويت يقتصر على ١٠ دقائق ويجب أن تدلي به الوفود من مقاعدها.

السيد ريتشاردسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
لقد امتنع وفدي عن التصويت على مشروع القرار الذي اعتمدته الجمعية توا.

ونحن نتعاطف مع تطلعات البلدان التي ترغب في تطوير وتحسين مجموعاتها الثقافية، ولكننا لا يمكن

أن نقبل المبدأ القائل بأن الممتلكات الثقافية التي تمت حيازتها بحرية وعلى نحو مشروع يجب إعادتها الى البلد الأصلي. ونحن على استعداد دائما للتباحث على نحو ثنائي مع الحكومات الأخرى في مسائل محددة تتعلق بممتلكات ثقافية.

ويدين وفدي بشدة الاتجار غير المشروع في الممتلكات الثقافية، وفي مقدورنا تأييد الكثير مما جاء في مشروع القرار الذي اعتمدته الجمعية توا. غير أنه لا توجد أسس قانونية تسمح للحكومة البريطانية بأن تأمر بإعادة أشياء حازتها المتاحف البريطانية بطريق مشروع.

وهناك عناصر أخرى في القرار لا نستسيغها. فالفقرة ٢ من المنطوق تتناقض مع إيماننا بأن المجموعات الفنية الدولية العظيمة تشكل مصدرا فريدا لفائدة الجمهور والمجتمع الأكاديمي العالمي على السواء.

ولو أيد وفدي الفقرتين ٥ و ٦ من المنطوق لكان معنى ذلك أنه يحبذ إجراء جرد منظم للممتلكات الثقافية في المملكة المتحدة. وهذا، كما أوضحنا في المناقشات السابقة بشأن هذا الموضوع، أمر من شأنه أن يسبب لنا صعوبات عملية كبيرة.

وتشير الفقرات ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ الى اتفاقية ١٩٧٠ المتعلقة بوسائل تحريم ومنع استيراد الممتلكات الثقافية وتصديرها ونقل ملكيتها بالطرق غير المشروعة. وقد يجلب التصديق على هذه الاتفاقية مشاكل كبيرة للمملكة المتحدة. ولكن كما تعرف الجمعية، فإن الكثير من المتطلبات الأساسية للاتفاقية يشكل بالفعل جزءا من نهجنا في النظر الى هذه المشكلة. فقد وقع المتحف البريطاني والدوائر التجارية الفنية على مدونتي قواعد سلوك طوعيتين في عامي ١٩٧٧ و ١٩٨٤، بشأن معاملة المواد التي تحوم الشبهات حول صحة منشأها، وهو ما يتمشى مع روح اتفاقية ١٩٧٠. ونحن نأخذ هاتين المدونتين مأخذ الجد ونحقق في أي بلاغات تفيد بانتهاكهما. وعلاوة على ذلك، فإن فرقة شرطة الفنون والآثار في العاصمة تقيم علاقات وثيقة مع الانتربول.

وتنظر المملكة المتحدة الى مشروع الاتفاقية التي أعدها المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص المعني باستعادة الممتلكات الثقافية المسروقة أو التي صُدرت على نحو غير مشروع على أنها محاولة مبتكرة لمعالجة المشكلات التي تثيرها اتفاقية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وقد شاركت المملكة المتحدة في الاجتماعات الأربعة للخبراء الحكوميين الوطنيين التي عقدت في روما للنظر في الاتفاقية، ونترقب المشروع المنقح للاتفاقية في أعقاب النتائج التي توصل اليها الاجتماع الأخير الذي عقد في تشرين الأول/اكتوبر.

وفي الختام، ينبغي أن أشير باختصار الى ملاحظات الممثل الدائم لليونان بشأن الأعمال الفنية المعروفة باسم "رخاميات إيلجين". وترى حكومة جلالة الملكة أن القطع الرخامية المأخوذة من البارثينون والمعروفة باسم "رخاميات إيلجين" قد تم الحصول عليها بطريق قانوني وأنه يتعين بقاؤها في المتحف البريطاني، حيث يعتقد أوصياؤه أن من الصالح العام الحفاظ على تكامل مجموعات المتحف تحقيقا لفائدة دارسي الفن على المستوى الدولي ولمتعة عامة الجمهور.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
هل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ٢١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٧٠ من جدول الأعمال

الحالة في بوروندي (A/48/L.16).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أود أن أذكر الأعضاء أن الوثيقة A/48/240 تتضمن مشروع قرار مماثلا لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/48/L.16.

أعطي الكلمة الآن لممثل بوروندي لكي يعرض مشروع القرار A/48/L.16.

السيد سينونغورونزا (بوروندي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
سيدي الرئيس، أشكركم لإتاحتكم الفرصة لي لكي آخذ الكلمة.

وأود بادئ ذي بدء أن أشكر الجمعية العامة التي اعتمدت توا تقرير مكتبها بشأن إدراج بند إضافي عنوانه "الحالة في بوروندي" في جدول أعمال دورتها الثامنة والأربعين.

في يوم ٢١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ أتيحت لي الفرصة لأن أعلن هنا أنه جرت محاولة إنقلاب قامت بها مجموعة من العسكريين، أدت الى إيقاع بوروندي في أزمة دستورية خطيرة. وفي أعقاب محاولة الانقلاب، اغتيل رئيس الجمهورية الذي كان قد انتخب بطريقة ديمقراطية في ١ حزيران/يونيه من هذا العام. كما قتل القائمون بمحاولة الانقلاب رئيس الجمعية الوطنية ونائبه وعداد من الشخصيات الهامة الأخرى من أعضاء الحكومة أو الإدارة.

وعندما أعلنت هذه الأنباء البشعة، انتفض الشعب، ونشط شياطين الفتنة الإثنية في نفس الوقت. واليوم يعصف العنف بقرى بوروندي. وقد لاذ أهلها الى مآوي غير آمنة وغير صحية في وسط البلاد، وهرب كثيرون الى البلدان المجاورة: رواندا وزائير وتنزانيا. وأصبحت الحالة اليوم من السوء بحيث أنه إذا لم يتم القيام بعمل ما الآن فمن المحتمل أن تندلع حرب أهلية وتنتشر في كل أنحاء البلاد بما يترتب على ذلك من عواقب لا تقدر على السلم والأمن الدوليين.

ولتجنب هذه الكارثة، لا بد من تمكين النظام الدستوري من العودة وتمكين الحكومة الشرعية من تقلد زمام الأمور. لذلك تأمل حكومة بوروندي في الحصول على دعم المجتمع الدولي في إدانة الانقلاب وفي استعادة الديمقراطية والنظام الدستوري.

ولتحقيق هذا الهدف يؤمل في إرسال قوة دولية الى بوروندي تقوم بمهمة حماية المؤسسات الديمقراطية واستعادة مناخ الثقة لدى السكان. ومن المأمول فيه أيضا أن يقدم المجتمع الدولي مساعدة إنسانية طارئة الى بوروندي من أجل أبناء شعبنا الذين يقاسون داخل حدودنا وخارجها.

وبتقديم مشروع القرار هذا يأمل وفد بوروندي في الحصول على تأييد الجمعية العامة وفي اعتمادها لمشروع القرار.

إن الحالة في بوروندي تهم المجتمع الدولي بأسره الى أبعد حد. وقد أتيحت لنا الفرصة لكي نعلن هذا هنا، كما أعلناه في محافل أخرى، لذا فإننا نأمل في الحصول على التأييد اللازم من الجمعية العامة، ونحن نشكركم عليه.

السيد لعمامرة (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):

إن الرئيس ندادي، سلام على روحه، أعلن من هذه المنصة يوم ٤ تشرين الأول/اكتوبر أنه يريد غداة انتصار الديمقراطية في بلده أن ينقل رسالة من شعبه الى المجتمع الدولي، وهي رسالة سلم وصداقة وأخوة وتضامن.

والمجتمع الدولي، بتأبينه له على نحو مؤثر ومدو يوم الجمعة الماضي، ومشاركته في مؤازرة شعب بوروندي وحكومته وإبداءه تضامنه معهما، قد برهن على إيمانه برسالة الرئيس ندادي.

إن تضحية رجل الدولة هذا، الذي فارقنا، إنما تغرس في النفوس وتغذي القيم النبيلة التي أعلنها هنا بوضوح، وهي قيم سيعمل شعبه وحكومته من أجل انتصارها.

وتمثل الإدانة الدولية الاجماعية للانقلاب ولاغتيال رئيس الدول في بوروندي والعديد من قادتها، بالإضافة الى مختلف أشكال العمل الدولي المتضافر الذي تحقق بطريقة تلقائية، سببا مشروعا للارتياح في نفوسنا جميعا، وشاهدا على قدرة المجتمع الدولي على التفاعل بسرعة وفاعلية عندما تتعرض مثله المشتركة للخطر أو للإزدراء.

ومن الشواهد الدالة على ذلك الزيارتان المتزامنتان لبوجومبورا اللتان قام بهما السيد سليم أحمد سليم الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية والسيد جيمس جوناه ممثل الأمين العام للأمم المتحدة. ومن المؤكد أن ما أمامنا هنا هو مثال على تظافر وتكامل الإجراءات التي تتخذها المنظمة العالمية والمنظمة الافريقية، وكلتاهما تسعى الى دعم التدابير التي تتخذها أو تعتزم اتخاذها حكومة بوروندي من أجل التوصل بسرعة الى تصحيح الوضع بأبعاده السياسية والأمنية وكذلك الانسانية والاجتماعية - الاقتصادية.

ونظرا لأن الجزائر تتولى رئاسة المجموعة الافريقية في الشهر الحالي، فإنني أرى أن من واجبي أن أشير هنا باعتزاز له ما يبرره الى الموقف الذي اتخذته الأجهزة التنفيذية بمنظمة الوحدة الافريقية والإجراءات التي قامت بها في هذا الصدد. وأشير هنا الى العمل الذي قام به الرئيس الحالي للمنظمة الرئيس حسني مبارك رئيس جمهورية مصر، بإثارته هذه القضية في مجلس الأمن، وكذلك الجهود التي بذلها أمين عام المنظمة السيد سليم أحمد سليم.

وبالمثل، نجد أن الهيئة المركزية لآلية منظمة الوحدة الافريقية لمنع الصراعات، واحتوائها، وتسويتها، المنشأة مؤخرا في اجتماع القمة الذي عقد في حزيران/يونيه الماضي في القاهرة، بدأت على الفور في ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر النظر في الحالة في بوروندي، واتخذت موقفا حازما، يدين الانقلاب ويطالب بإعادة الديمقراطية وحكم القانون في بوروندي.

وتأتي الزيارة التي قام بها الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية الى بوروندي من هذا المنطلق، وهي تعبر عن التصميم الحازم لمنظمتنا التي تضم افريقيا كلها على أن تؤثر على النتيجة النهائية لهذه الحالة المأساوية وأن تخفف المحنة التي يعانيها شعب ذلك البلد الشقيق، بوروندي.

وتعزيزا لهذه المبادرات والاجراءات الافريقية، كان من الطبيعي أن تنضم مجموعة الدول الافريقية في الأمم المتحدة الى المبادرة التي اتخذها الممثل الدائم لبوروندي بتقديم البند المعنون "الحالة في بوروندي" الى الجمعية العامة لإدراجه في جدول أعمالها، وبتقديم مشروع قرار، من المؤكد أن اعتماده بالاجماع سيكون بمثابة رسالة أمل موجهة الى شعب بوروندي ورسالة تأييد موجهة الى حكومته.

إن المحتوى الفعلي لمشروع القرار لا يحتاج الى أي تعليق مفصل، وهو يتضح تماما من مجرد إلقاء نظرة سريعة على أحكامه وأهدافه ومنطلقاته التي حظيت جميعها بالفعل بتأييد دولي واسع النطاق. والمطلوب من الجمعية العامة أن تضع خاتم سلطتها الأدبية والسياسية على الإدانة العالمية لانقلاب ٢١ تشرين الأول/اكتوبر، وأن تطالب بإعادة النظام الدستوري الى بوروندي فورا، وتعبئ الدعم الانساني من المجتمع الدولي بسرعة وبمستوى يتكافأ مع الاحتياجات الفعلية وأن تدعم الجهود المبذولة من حكومة بوروندي، ومنظمة الوحدة الافريقية، والأمين العام للأمم المتحدة، وبلدان المنطقة من أجل تشجيع إستعادة النظام الدستوري.

وانطلاقا من روح البيان الذي ألقاه توا الممثل الدائم لبوروندي، وتأييدا لطلبه، أوصى الجمعية العامة بأن تعتمد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء.

السيد نوتيردايم (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):

يشرفني أن اتكلم بالنيابة عن المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء.

منذ خمسة أشهر تقريبا تمكن شعب بوروندي لأول مرة في تاريخه من التعبير عن إرادته عن

طريق انتخابات حرة نزيهة تعددية. وقد رحبت المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء بارتياح شديد بهذه العملية الممتازة لتطبيق الديمقراطية، وأعربت عن تضامنها مع سلطات بوروندي وشعبها.

ومنذ أقل من شهر، وبالتحديد بتاريخ ٤ تشرين الأول/اكتوبر، أعرب الرئيس ملكيور نداداي من فوق هذه المنصة عن آماله في أن يتسنى بفضل الانتخابات الديمقراطية، وقيام حكومة تؤيدها قاعدة عريضة، والعفو الشامل، تعزيز السلم وتقوية الثقة بين العناصر المختلفة في أمته والاسراع بعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلاده.

بيد أن هذا الأمل أحبط بوحشية بالمحاولة العسكرية للاطاحة بالحكم في ٢١ تشرين الأول/اكتوبر الماضي وباغتيال الرئيس نداداي وعدد من الشخصيات السياسية الأخرى.

إن المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء تدين بمنتهى الشدة هذه المحاولة وتكرر تأييدها لحكومة بوروندي المنتخبة وتناشد الأمة باكملها أن تعمل على استعادة النظام الدستوري والديمقراطية وأن تحترم حقوق الانسان. ومما لا ريب فيه أن من الضروري أن يوضع حد للعنف وللمذابح التي تجتاح بوروندي.

إن المجموعة الأوروبية تدرس الخطوات التي ينبغي اتخاذها إذا لم تتم إعادة النظام الدستوري الى بوروندي. وستأتي هذه التدابير بالاضافة الى التدابير الأخرى التي اتخذتها بعض الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية، التي أوقفت فعلا تعاونها الثنائي مع بوروندي. إن المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء تشيد بذكرى الرئيس نداداي الذي جسد، بفضل قناعاته الديمقراطية وشجاعته وبعد نظره، الوعد بتحقيق التطور السياسي الايجابي في افريقيا.

وفي مواجهة الحالة المأساوية في بوروندي، فإننا نلاحظ بارتياح أن الأمم المتحدة قد ردت بسرعة. ونحن نشكر الأمين العام لمتابعته لطلبنا بتعيين وكيل الأمين العام السيد جوناه مبعوثا خاصا له في بوروندي وننتظر باهتمام تقرير الأمين العام بشأن الحالة في بوروندي كمتابعة لبعثة السيد جوناه.

لقد اجتمع مجلس الأمن، على وجه الاستعجال بناء على طلب بوروندي ومجموعة الدول الافريقية ومنظمة الوحدة الافريقية. وفي بيان رسمي أدان مجلس الأمن وشجب بقوة الأحداث التي وقعت في بوروندي.

وأخيرا، وبناء على طلب بوروندي أيضا، تجتمع الجمعية العامة اليوم لكي تبين أن المجتمع الدولي يدين بصوت عال وصريح هذه المحاولة للاطاحة بالحكم، ويطالب باستعادة الشرعية في بوروندي.

إن المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء تؤيد جهود منظمة الوحدة الافريقية في هذا الصدد. وقد أحطنا علما مع الاهتمام بالزيارة التي قام بها الى المنطقة السيد سليم أحمد سليم الأمين العام لتلك المنظمة برفقة مبعوث خاص للرئيس مبارك. ونأمل أن تتمكن منظمة الوحدة الافريقية بسرعة من اتخاذ الخطوات اللازمة لإعادة الثقة تدريجيا بين الحكومة الشرعية في بوروندي والقوات المسلحة في ذلك البلد. هذه الثقة في الواقع ضرورية جدا لاستعادة النظام الدستوري ووضع حد للمذابح والعنف في بوروندي. إن اتخاذ مبادرة من جانب منظمة الوحدة الافريقية سيكون بشير خير لنجاح آلية توقي الأزمات ومعالجتها المفروض أنها أنشئت وفقا للقرارات التي اتخذت في قمة القاهرة.

إن أحد الجوانب المقلقة جدا لأزمة بوروندي، هو النزوح الكبير للاجئين. ووفقا للمعلومات التي تلقيناها فإن مئات الآلاف من البوروندیين هربوا من بلدهم الى رواندا وتنزانيا وزائير. وإن المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء تؤيد النداء الوارد في مشروع القرار المعروض علينا (A/48/L.16) بتقديم المساعدة الانسانية. وقد قدمنا من جانبنا معونة طارئة أولية لهؤلاء اللاجئين.

إن نزوح اللاجئين يؤكد الآثار الخطيرة المترتبة على الحالة في بوروندي على السلم والاستقرار في المنطقة وبصفة خاصة في رواندا. ولهذا السبب فإن المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء تطالب بالحاح أن يتم في أسرع وقت ممكن وزع بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا، وذلك لتجنب امتداد الآثار من ذلك البلد. وفي هذا الصدد نلاحظ بارتياح وصول بعثة الاستطلاع تحت قيادة الجنرال داليز الى كيغالي.

وغني عن البيان أن المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء توافق تمام الموافقة على مشروع القرار المعروض علينا وتأمل أن يعتمد دون تصويت. ونرجو أن يستمع المتمردون الى هذه الرسالة الواضحة من المجتمع الدولي، كما نأمل أن تكون محاولة الاطاحة بالحكم مجرد وقفة قصيرة في مسيرة بوروندي صوب تحقيق الديمقراطية.

السيد لادسو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تؤيد فرنسا تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به توا الرئيس البلجيكي للمجموعة الأوروبية. وتود فرنسا بالاضافة الى ذلك أن تؤكد عددا من الجوانب الخاصة.

لقد صدمت فرنسا بشدة بالانقلاب الذي حدث في بوروندي بتاريخ ٢١ تشرين الأول/اكتوبر، وصدمت بالمثل عندما علمت أن الرئيس ندادي قد أغتيل مع عدد من الشخصيات السياسية في بوروندي على أيدي أفراد من القوات العسكرية أصبحوا يتحملون التبعة الكاملة عن هذه الأحداث.

إن فرنسا تدين بشدة أعمال العنف هذه، بالاضافة الى أعمال العنف التي أدت الى قتل العديد من المدنيين. وقد طالبت بأن يعود العسكريون فورا الى ثكناتهم وأن يفرج عن السجناء الذين اعتقلوا على نحو غير مشروع منذ ٢١ تشرين الأول/اكتوبر. وتأمل أن يقدم المسؤولون عن هذه الأفعال الى المحاكمة بعد التحقيق معهم.

لقد شهدت بوروندي في الأشهر الأخيرة تطورات مرضية جدا. فقد كانت الانتخابات التي جرت في حزيران/يونيه في ذلك البلد، مثالية والواقع أن أول رئيس منتخب لوروندي، التزم شخصيا في الجمعية العامة منذ أسابيع قليلة بتعزيز التعددية الناشئة في بوروندي.

ولا يمكن أن يكون هناك مبرر للسكوت على مثل هذه الانقلابات. إن شعب بوروندي نفسه، أبدى في مناسبات عديدة منذ ٢١ تشرين الأول/اكتوبر، على الرغم مما يتعرض له من المخاطر، معارضته للمتمردين وعزمه على أن يعيد الديمقراطية والنظام الدستوري فورا الى بلاده.

إن فرنسا ترحب بحقيقة أن الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية تمكنتا من الرد على نحو سريع ومن تقديم التأييد المطلق لحكومة بوروندي الشرعية. كما أننا نرحب أيضا بحقيقة أن المجتمع الدولي تمكن بسرعة من أن يرسل في الحال المساعدة الطارئة الأولية لمئات الآلاف من اللاجئين الذين اضطروا الى الفرار بسبب العنف الناجم عن الانقلاب.

ويظل وفدي على قلقه بشأن الحالة التي أوجدتها في المنطقة الأحداث التي حصلت في بوروندي. وفي الواقع، فإن التحركات السكانية المحزنة تهدد الأمن الدولي في المنطقة، وبخاصة في رواندا، حيث بدأت عملية مصالحة هشة. وفرنسا تأمل في أن تتخذ التدابير اللازمة للتعجيل بوزع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة لرواندا، حرصا على توطيد تلك العملية.

ويأمل بلدي أيضا في تدخل المجتمع الدولي في بوروندي سعيا إلى تحقيق المصالحة الوطنية. وفي هذا الصدد، تعتقد أن إيفاد الأمين العام مبعوثا خاصا إلى بوروندي يشكل مبادرة إيجابية. وترى أيضا أن الجهود التي يبذلها الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية والدول في المنطقة ستمكننا من القيام بعمل مفيد لتحقيق هذا الهدف، وأخيرا نأمل في إقامة تعاون وثيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية من أجل التوصل إلى حل للأزمة الراهنة في بوروندي في أقرب وقت ممكن.

ومن ثم، فإن بلدي سيؤيد مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة.

السيد بيزيمانا (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
نيابة عن رواندا، حكومة وشعبا، أود بداية أن أعرب عن مشاعر التعاطف والتضامن الصادقة لشعب بوروندي الشقيق إزاء المأساة التي وقعت في أعقاب الانقلاب العسكري الذي تم في ليلة ٢٠ إلى ٢١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣.

ولابد من أن أتوجه بالشكر لكم، يا سيدي، ومن خلالكم إلى الجمعية العامة لموافقتها على أن تدرج على نحو عاجل بندا في جدول أعمالها بشأن الحالة المزعجة في بوروندي.

وحكومة رواندا، عندما علمت صباح يوم ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ بالعمل المشين الرامي إلى الإطاحة بالمؤسسات التي أسفرت عنها الإنتخابات الحرة التي أجريت في حزيران/يونيه من هذا العام، أدانت بحزم وعلى الفور هذا الاستيلاء الرجعي على السلطة بالقوة. وقد أهبنا بالمجتمع الدولي أن يدين دون تحفظ هذا العمل الذي أدى إلى إبطاء مسيرة الديمقراطية الجارية في بوروندي وفي جميع أرجاء افريقيا، وأن يتخذ الخطوات اللازمة لمساعدة شعب بوروندي على استعادة المؤسسات الديمقراطية التي أصبحت معرضة للخطر بسبب الانقلاب.

وإن المحنة التي يمر بها شعب بوروندي، وهذا التنكر لسيادة القانون الذي يمثله هذا الانتهاك الصارخ

لأسس المجتمع الحديث ذاتها، جديران، في رأينا، بأن يثيرا القلق لدى كل الدول المجتمعة هنا في الجمعية العامة. ومما يزيد من قلقنا أن المحاولة غير المشروعة للاستيلاء على السلطة في بوروندي بطريقة غير ديمقراطية قد صاحبتها خسائر مروعة في الأرواح لم تحص بعد، بما في ذلك الاغتيال الخسيس لسعادة الرئيس ميلكيور ندادي وغيره من الزعماء السياسيين والشخصيات القضائية والعديد من المدنيين الأبرياء، ومن بين النتائج غير المحتملة الأخرى تشريد الآلاف من الأشخاص داخل البلاد والآلاف من اللاجئين في البلدان المجاورة.

ورواندا هي جارة بوروندي وهناك روابط دم تربط بين شعبها وشعب بوروندي. ومن ثم، فإن الحالة الراهنة السائدة فيها تؤثر علينا تأثيرا خاصا، ونحن على اقتناع كامل بأن دعم الجهود الجارية لإعادة السلم في بوروندي لا يحقق مصلحة هذا البلد فحسب، بل إنه يتصدى أيضا للشواغل في منطقتنا، بما في ذلك شواغل بلدي الذي يأوي ما يزيد عن ٣٥٠ ٠٠٠ لاجئ من بوروندي هربوا من هذا البلد بعد ٢١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣.

وبالنسبة لرواندا، فإن عدم الاستقرار السائد في بوروندي يمثل خطرا على العملية السلمية التي بدأت على إثر اتفاق أروشا للسلام الموقع في ٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ بين حكومة رواندا والجبهة الوطنية لرواندا، ومن ثم، فإننا نكرر الإعلان عن التزام حكومة رواندا بتنفيذ اتفاق أروشا للسلام وبالعملية الديمقراطية الجارية في رواندا. وفي نفس الوقت، ففي مواجهة هذه الحالة الجديدة، نؤكد على ضرورة دعم الآلية التي ينص عليها اتفاق السلام حتى نوفر أكبر قدر ممكن من الفرص لنجاح عملية السلام في رواندا.

وإذا ما كان لنا أن نعيد السلم والوئام والاستقرار إلى بوروندي وجب اتخاذ إجراءات نشطة على الصعيدين الدولي والإقليمي. وفيما يتعلق بالصعيد الإقليمي، دعوني أبلغ الجمعية العامة بالنتائج التي توصلت إليها قمة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ المعقودة في كيغالي بناء على دعوة رئيس جمهورية رواندا. فبالاضافة إلى رئيس دولة رواندا، شارك في الاجتماع النائب الأول لرئيس جمهورية تنزانيا المتحدة ورئيس وزرائها، ورئيس وزراء جمهورية زائير، ورئيس وزراء رواندا، كما حضر الاجتماع أيضا ممثل لرئيس جمهورية مصر العربية، الذي هو الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية، وحضر الاجتماع كذلك بصفة المراقب، السيد سليم أحمد سليم، الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية. وفي الاجتماع، كرر ممثلو هذه البلدان وممثل منظمة الوحدة الافريقية الإعلان عن إدانتهم للانقلاب العسكري على المؤسسات الديمقراطية لأنه يتعارض تعارضا كاملا مع التطور الديمقراطي في القارة الافريقية. وأكدت القمة من جديد الالتزام القاطع للبلدان المشاركة ومنظمة الوحدة الافريقية بفعل كل ما يمكن للمساعدة في عودة السلم والشرعية إلى بوروندي. وأكدت قمة كيغالي على وجه التحديد على الضرورة الملحة لقيام الأمم المتحدة، بالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية، بإنشاء قوة دولية تعيد الثقة والأمن إلى بوروندي. ودعت المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير محددة لوضع حد لقتل الأبرياء في بوروندي ولمساعدة شعبها على وضع حد نهائي لمآسيها المتكررة. ودعت أيضا المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة العاجلة إلى مئات الآلاف من اللاجئين في البلدان المحيطة ببوروندي والمشردين داخل هذا البلد.

ومن ثم يسعد رواندا اليوم أن تحيى الالتزام الجماعي الذي دلل عليه المجتمع الدولي بمشروع القرار المعروض اليوم على الجمعية العامة. ومشروع القرار هذا، إذا ما اعتمد ونفذ بالفعل، سيوضح عزمنا المشترك على مساعدة شعب بوروندي على استعادة السلم والنظام. والمجتمع الدولي يجب ألا يترك الطريق مفتوحا أمام الانقلابيين الطامعين في السلطة. وبغية وضع حد لمعاناة وتضحيات شعب بوروندي، يجب أن تقوم الأمم المتحدة بعمل ما وأن تقوم به على وجه السرعة وبفاعلية. إن إسراع الأمم المتحدة بهذا العمل سيوضح الضرورة الملحة لوقف حمام الدم، ووضع حد على الفور لما يتعرض له شعب بوروندي من المواجهات والتهديدات ومحاولات الترهيب.

وينبغي أيضا أن نضطلع بعمل فعال حتى تكفل الإطاحة بمغتصبي السلطة في بوروندي وتوفير ضمانات موثوق بها، بل ضمانات دائمة أولا وقبل كل شيء، لشعب بوروندي، من خلال جيش وهياكل أمن جديدة تقام على أساس يشعر كل قطاعات المجتمع في بوروندي بالثقة.

وفي هذا السياق، ترى حكومة رواندا أن البيان الذي اعتمده مجلس الأمن في ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، والذي أدان فيه الانقلاب في بوروندي، يجب أن يتبعه القيام بعمل عاجل ومحدد لتأمين استقرار الحالة في هذا البلد. وإدراكا منها لخطورة الحالة في بوروندي والآثار الإقليمية المعاكسة المترتبة عليها بل الخطر الذي تمثله على السلم والأمن الدوليين، وإدراكا منها

للآثار، الإنسانية المزعجة المترتبة على هذه الحالة، وحرصا على متابعة توصيات قمة كيغالي، تحث حكومتي المجتمع الدولي، وبخاصة مجلس الأمن، على اتخاذ تدابير عاجلة لمساعدة شعب بوروندي على استعادة السلم والأمن وإعادة الشرعية والنظام الدستوري إلى بلده.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بل (ليبريا).

وبالتالي، تتحمل منظمتنا مسؤولية ضخمة، تتمثل في إيجاد حل دائم بصورة ملحة للحالة في بوروندي. وإن لم نتصرف فورا فسنعرض للخطر الأمل الذي تبثه العملية الديمقراطية في كل دول العالم المحبة للسلم والعدالة والديمقراطية.

ويمكنني أن أؤكد للجمعية أن رواندا ستبذل كل ما في وسعها للمساعدة على استعادة السلم والديمقراطية في بوروندي، ولن تألو جهدا في سبيل ذلك.

السيد غلبر (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

تؤيد الولايات المتحدة بقوة المبادرة الافريقية لإدانة العمل الذي قامت به عناصر من القوات العسكرية ضد حكومة بوروندي المنتخبة ديمقراطيا. وقد طالبنا ومازلنا نطالب باستعادة الحكومة المنتخبة كامل سلطاتها وبعودة كل عناصر القوات العسكرية الى ثكناتها وخضوعها لسلطة الحكومة المدنية.

ونلاحظ مع الارتياح أن محاولة الانقلاب قد فشلت على ما يبدو وأن عددا من المشتبه في تخطيطهم للانقلاب قد ألقي القبض عليهم أو هربوا من البلد. وقد اتخذ رئيس الوزراء كينيغي وغيره من أعضاء مجلس الوزراء تدابير هامة لإعادة فرض السيطرة على البلد. ونحن نشيد ببسالة رئيس الوزراء ووزير الخارجية وموظفي الحكومة الآخرين الذين صمدوا خلال الأزمة ويعملون الآن لتعزيز سيطرة الحكومة على الحالة.

وتنضم الولايات المتحدة الى بقية العالم في إدانة قتل الرئيس نداداي وكبار المسؤولين الحكوميين الآخرين. إن هذا العمل الشائن ينتهك أبسط المبادئ الأساسية القانونية والأخلاقية. ونحن نقدم تعازينا القلبية لحرم الرئيس الراحل ولأسرته وأسر من قتلوا أو جرحوا أو اختفوا.

وتجدد الولايات المتحدة طلبها بأن يفصح المسؤولون عن ارتكاب هذا العمل ضد حكومة بوروندي عن أماكن وجود ومصير كل المسؤولين الحكوميين وغيرهم ممن قد يكونوا قد سجنوا أو اختفوا أثناء هذا العمل. ونؤيد حق الحكومة في أن تحاكم الى أقصى حد يسمح به القانون المسؤولين عن ارتكاب عمليات القتل والتمرد وغير ذلك من الجرائم ضد حكومة بوروندي وشعبها.

لقد صدمنا وأصابنا حزن عميق نتيجة للعنف وتصاعد الخسائر في بوروندي. ونحث جميع الأطراف على الامتناع عن العنف واحترام سلطة الحكومة المنتخبة.

إننا نحيي الحكومة المنتخبة انتخابا حرا وشعب بوروندي الذي لا يزال ملتزما بتعزيز الديمقراطية في بلده. إن اعتماد مشروع قرارنا اليوم يعطي إشارة واضحة الى الجميع بأن المجتمع الدولي مجمع في تأييده للانتقال الديمقراطي في بوروندي، وأنه سيدين أية محاولة لعكس هذه العملية.

السيد ساماسيكو (مالي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):

علمت حكومة جمهورية مالي بقلق عميق بالانقلاب الذي وقع في بوروندي في ٢١ تشرين الأول/اكتوبر من قبل مجموعة عسكرية ضد المؤسسات الديمقراطية في البلد. هذا التقويض للنظام القائم في ذلك البلد عمل من أعمال التحدي الصارخ للتطلعات المشروعة لشعب بوروندي الى الديمقراطية، كما أنه تهديد لكل الديمقراطيات الجديدة، ولكل الشعوب التي تحارب في سبيل الديمقراطية.

لقد حيا العالم كله انتخاب الرئيس ملكيور نداداي الذي توج العملية الديمقراطية في بوروندي في حزيران/يونيه الماضي. ودلل شعب بوروندي على التزامه الأكيد بالمبادئ الديمقراطية واستعداده لتحديد مصيره بالمشاركة الجماعية في مختلف الانتخابات التي نظمت أثناء المرحلة الانتقالية. وهي انتخابات اعتبرها المجتمع الدولي انتخابات حرة وديمقراطية وشفافة.

ولكن مما يدعو الى الأسف أن يرى شعب بوروندي نفسه اليوم محروما من حقه في تقرير مستقبله بحرية. لقد أدت هذه الحالة بالفعل الى الموت والكراهية وأرغمت آلاف الناس على النزوح الى الخارج.

وكان رد الفعل سريعا من جانب شعب مالي وحكومتها اللذين يهمهما احترام القانون والشرعية الديمقراطيـــة. ففي إعلان صدر في ٢١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، أعربت حكومة بلدي عن قلقها العميق حيال الانقلاب العسكري الذي أدى، من ناحية، الى وقف العملية الديمقراطية في بوروندي، وأطاح، من ناحية أخرى، بالحكومة والمؤسسات الشرعية في البلد. وقد أدانت حكومة مالي هذه الحالة غير المقبولة ودعت كل القوى السياسيـــة فـــي بوروندي الى إعطـاء الأولوية للحوار بهدف استعادة احترام الوضع القانوني للجمهورية وإعادة المؤسسات التي أقيمت بطريقة ديمقراطية. وأعربت مالي أيضا، حكومة وشعبا، عن تضامنها مع جميع القوى الديمقراطية التي قاومت هذه الحالة الراهنة، بالرغم من تضحيتها تضحية كبيرة في كثير من الأحيان.

وفضلا عن ذلك، وجه مكتب الجمعية الوطنية لمالي، عندما اجتمع في ٢١ تشرين الأول/اكتوبر بالنيابة عن جميع البرلمانيين في مالي، احتجاجا شديدا على الحالة وأدان إدانة مطلقة الانقلاب العسكري في بوروندي، معلنا في نفس الوقت دعمه الثابت للحكومة الشرعية والبرلمان المنتخب ديمقراطيا في بوروندي. ويذكر البيان الصادر بعد ذلك الاجتماع ما يلي:

"علم مكتب الجمعيـــة الوطنيـة بفـزع بالانقـــلاب الـــذي وقـــع اليوم، ٢١ تشريـــن الأول/اكتوبر، في بوروندي ضد شعب هذا البلد الصديق ومؤسساته الديمقراطية.

"وإزاء تصاعـــد الأخطـــار التـــي تهدد الديمقراطية بشكل عام، وفي بوروندي بصورة خاصة، يعرب مكتب الجمعية الوطنية بالنيابة عن جميع البرلمانيين، عن شديد الاحتجاج.

"إن الجمعية الوطنية تدين إدانة مطلقة الانقلاب العسكري في بوروندي؛ وتعلن عن دعمها الثابت للحكومة الشرعية وللبرلمان الذي انتخب انتخابا ديمقراطيا في بوروندي؛ وتناشد بإلحاح اتحاد البرلمانات الافريقية والاتحاد البرلماني الدولي وكل المؤسسات البرلمانية أن تدعـــم برلمـــان بورونـــدي فـــي محنته؛ وتدعو المجتمع الدولي الى استخدام آلية القسر الدولية ضـــد الانقلابين العنيفين، علـــى غرار ما حدث في كارثة هايتي، ليعود الى السلطة أولئك الذين منحوا السلطة بإرادة الشعب صاحب السيـــادة في بوروندي".

وقام رئيس دولة مالي، بدوره، بعرض الموضوع على الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية والأمين العام للأمم المتحدة والرئيس الحالي لمؤتمر البلدان الناطقة بالفرنسية بحيث يقدرون كل التدابير الجذرية التي تتطلبها الظروف لإعادة الوضع القانوني واستعادة كل المؤسسات الديمقراطية ووضع نهاية للحرب الأهلية في بوروندي.

منذ أحداث ٢١ تشرين الأول/اكتوبر، تفاقمت الحالة فـــي بوروندي، فقد قتل ٠٠٠ ١٠ شخص، وفر ٠٠٠ ٦٠٠ شخص الـــى البلدان المجاورة، وبخاصة الى رواندا. ولا تزال المجازر ترتكب، حتى ونحن نتكلم الآن، ويقتل أعضاء المجتمع في بوروندي بعضهم البعض. هذه الإبادة الجماعية يجب وقفها.

يجب أن يتعبأ المجتمع الدولي، الى جانب القوى الديمقراطيـــة داخـــل بورونـــدي، لإعادة الديمقراطية والشرعية. وتشعر حكومة مالي أن المجتمع الدولي يجب أن يتخذ الخطوات الملحة التالية: إعادة التأكيد على إدانة الإنقلاب العسكري في بوروندي؛ العزلة الكاملة للذين نفذوا الإنقلاب بالعنف من خلال فرض الجزاءات السياسية والاقتصادية؛ إرسال قوة تابعة للأمم المتحدة لحفظ السلام، مؤلفة من الأفارقة بصورة رئيسية؛ توفير المساعدة الإنسانية لمساعدة الأشخاص المشردين والضحايا المدنيين الذين ظلوا حيث كانوا.

إن الأحـــداث فـــي بورونـــدي تستصرخ ضمير المجتمع الدولي برمته فـــي وقـــت يجـــب أن تجهز فيه أفريقيا نفسها على نحو أفضل لمجابهة مشاكل القارة العديدة.

السيد مونغبي (بنن) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أولا، بالنيابة عن وفد بنن، أن أشكر رئيس الجمعية العامة، السيد صمويل إنسانالي، على مثابرته في تنظيم الاحتفال التأبيني المؤثر يوم الجمعة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر الماضي الذي خلدت فيه الجمعية العامة، التي يرأسها بهذا القدر من الحكمة، ذكرى الرئيس الراحل ملكيور نداداي.

لقد كانت ليلة ٢٠ الى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، طويلة بالنسبة لبوروندي وافريقيا والعالم المتحضر، عالم القوى الديمقراطية. فبصدمة وسخط كبيرين علمنا في الساعات الأولى من ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، عن طريق البث الإذاعي وتقارير وكالات

الأنباء بالأخبار المفاجئة عن الانقلاب العسكري المخزي الذي وقع في بوجومبورا.

وطوال يوم كامل توهمنا بأن المسؤولين أولئك يملكون من الشعور الإنساني واللياقة ما يكفي لحقن دماء السياسيين الذين اعتقلوهم وقت ارتكابهم لجريمتهم المفاجئة. ولكن، للأسف، إزدادت دهشتنا أكثر وتحول سخطنا الى اشمئزاز عندما تلقينا التفاصيل التي كانت مقبضة أكثر من الأنباء التي علمنا بها في اليوم الأول: إن السياسيين السابقين الذين كانوا قد منحوا العفو قد اغتيلوا بأسلوب غاشم وهم الذين كان شعب بوروندي قد انتخبهم بسيادة تامة في انتخابات حرة ومكشوفة وديمقراطية في حزيران/يونيه ١٩٩٣، وهي الانتخابات الأولى من نوعها التي أجراها هذا البلد الشقيق خلال السنوات الـ ٣١ منذ نيله الاستقلال.

إن رئيس ونائب رئيس الجمهورية، ورئيس ونائب رئيس الجمعية الوطنية، ووزير الداخلية، ورئيس دائرة الأمن الرئاسي وزوجة وزير الخارجية وطفلها الرضيع كانوا من بين الضحايا الذين اغتالهم مرتكبو الانقلاب بقسوة. إن هذا العمل الوحشي، الذي ينتمي الى عصر آخر، والذي دبره بوقاحة عسكريون تدفعهم نزوات شيطانية، لا يمكن أن يقابله أي منا بلا مبالاة. ولهذا فقد أدان المجتمع الدولي بالإجماع هذا الانقلاب "الذي قد يكون تعطيلا مؤسفا للتقدم في جمهورية بوروندي الشقيقة وعقبة أمام إنشاء دولة شرعية لشعب بوروندي" كما ذكر في البيان الذي أصدرته حكومة بنن عندما علمت بهذه الأنباء المذهلة.

وحقيقة أن هذا الحدث قد أدانته جميع الحكومات الافريقية ومنظمة الوحدة الأفريقية تظهر التقدم الذي أحرزته الديمقراطية في القارة. لقد ولى العهد الذي كانت فيه قلة من العرفاء المتعطشين للمغامرة أو حفنة من الضباط الطموحين والمتعجرفين، الذي يعتقدون أن لديهم العلاج السحري للمشاكل الحقيقية للشعب الأفريقي تستحوذ على السلطة بقوة السلاح.

افريقيا يجب ألا تدير ظهرها للتاريخ. يجب عليها من الآن فصاعدا أن تفهم أن السبيل الى تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي صحتها الحسنة، هو سبيل الديمقراطية النبيل وإن كان سبيلا صعبا. وهؤلاء المسؤولون عن انقلاب ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ أرادوا أن يغيروا تاريخ شعب بوروندي، وذلك بتوجيهه في الاتجاه المعاكس للتقدم المرحب به لشعب جنوب افريقيا.

ولهذا يرى وفد بنن من واجبه أن يكرر هنا إدانة حكومته الجازمة للإنقلاب العسكري في بوجومبورا:

"إن جمهورية بنن شعبا وحكومة تشجب حقيقة أنه، في الوقت الذي يطالب فيه التاريخ افريقيا، ولا سيما افريقيا الواقعة جنوب الصحراء، بأن تواجه تحدي التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية الثقافية، تؤدي الشواغل المنطوية على مفارقة الى تلطيخ الآفاق المأمولة لشعب بوروندي وبدء عهد جديد من العنف والاستئثار الطائفي وانعدام الأمن بدلا من الأمن الديمقراطي، وهو الشرط الأول لتحقيق التنمية.

"وتحث جمهورية بنن حكومة وشعبا جيش بوروندي على احترام اختيار شعبه الذي أعربت عنه بحرية، جميع المجموعات الإثنية مجتمعه، وفهم أن مصالحه لن تخدم إلا من خلال الديمقراطية والاحترام المتبادل فيما بين جميع أعضاء مجتمع بوروندي، لأنه في ظل الديمقراطية وحكم القانون فقط يمكن لأي أقلية أن يسمع رأيها وأن تحترم حقوقها.

"وجمهورية بنن حكومة وشعبا تؤكد على عدم جواز عكس مسار الديمقراطية الافريقية وتناشد بإلحاح جميع القوى الديمقراطية في العالم أجمع أن تتخذ كل الخطوات الملائمة لاستعادة حقوق شعب بوروندي وحرياته".

وينضم وفدي الى سفير الجزائر، رئيس مجموعة الدول الافريقية للشهر الحالي، الذي تكلم للتو باسم المجموعة تأييدا لمشروع القرار (A/48/L.16)، الذي عرضه سفير بوروندي، التماسا لعطف الجمعية العامة ودعمها بالإجماع، الضروريين للعمل المتضافر والعاجل لمساعدة شعب بوروندي.

ويحث وفدي المجتمع الدولي على أن يأخذ في حسبانه أن احياء شياطين الإبادة بين الطوائف في بوروندي والتدفق الذي لا يمكن احتواؤه لعشرات بل ومئات الآلاف من اللاجئين في البلدان المجاورة لن يكفل السلم والأمن في افريقيا الوسطى.

ويرحب وفد بنن بالإعلان الصادر عن رئيس مجلس الأمن، بإدانة انقلاب العنف الذي اضطلع به مرتكبو الانقلاب في بوروندي، والإرسال الفوري لمبعوث رفيع المستوى الى بوجومبورا من جانب رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة لإيجاد حل للاضطراب السائد في تلك العاصمة.

ونقدر كثيرا زيارة الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية الى بوروندي ونشكر بحرارة السلطات الفرنسية التي أنقذت بشجاعة أرواح أعضاء الحكومة الشرعية في بوروندي، بما فيهم رئيس الوزراء، بعرضها عليهم اللجوء والحماية في السفارة الفرنسية في بوجومبورا. ويود وفد بنن أن يعرب عن احترامه الخالص لجميع البعثات الدبلوماسية في بوجومبورا التي استضافت وحمت مواطنين مسالمين من بوروندي كانوا مهددين بالقتل من مرتكبي الانقلاب.

ختاما، يعتقد وفدي أن أفضل تأبين يمكن الجمعية العامة أن تقيمه للرئيس نداداي ورفاقه، الذين قتلوا من أجل الديمقراطية والكرامة الإنسانية، هو اعتماد مشروع قرار بدون تصويت، يدين الانقلاب بدون تحفظ؛ ويأمر مرتكبيه بإلقاء أسلحتهم - نأمل أن يقدموا للعدالة؛ ويدعو الى تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة - لمساعدة اللاجئين والأشخاص المشردين؛ ويطالب بالإعادة الفورية للديمقراطية والنظام الدستوري.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أود أن أقترح إقفال قائمة المتكلمين في المناقشة العامة بشأن هذا البند الآن.

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

المرفق

تغييرات التصويتات المسجلة و/أو التصويتات بنداء الأسماء

القرار ١٥/٤٨

بعد التصويت، أبلغ وفد بنغلاديش الأمانة العامة أنه كان ينوي التصويت مؤيدا.